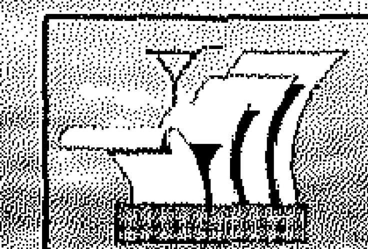


المركز القبطى للدراسات الاجتماعية

٥ سلسلة المواطنة

المواطنة فى زمن العولمة



السيد يسين

اهداءات ٢٠٠٤

الأستاذ / السيد يسين
القاهرة

بطريركية الأقباط الأرثوذكس
أسقفية الخدمات العامة والإجتماعية

المركز القبطى للدراسات الإجتماعية
سلسلة المواطنة
[٥]

المواطنة
فى زمن العولمة

السيد يسين

٢٠٠٢

الكتاب : المواطنة فى زمن العولمة

المؤلف : السيد يسين

الناشر : المركز القبطى للدراسات الاجتماعية

لوحة الغلاف والتصميم : إهداء من الفنانة التشكيلية والشاعرة ميسون صقر

فصل الألوان : مكتب سكانينج هاوس لفصل الألوان ت: ٢٤٠٢٣٧٧ - ٦٣٧٠٢٥٠

المطبعة : الدار المصرية للطباعة ت: ٢٩٩٥٧٠٨

رقم الإيداع: ٢٠٠٢/٢٤٠٢

* الآراء الواردة بالكتاب لاتعبر بالضرورة عن رأي المركز القبطي للدراسات الإجتماعية.

إهداء

"إلى ذكرى الصديق العزيز الراحل

المستشار الدكتور

وليم سليمان قلادة

رائد فقه المواطنة..."

السيد يسين

المقدمة

أولاً: المواطنة فى زمن العولمة

تقديـم

المركز القبطى للدراسات الإجتماعيـة

يعد مفهوم المواطنة من المفاهيم الحديثة نسبياً فى الفكر المصرى المعاصر، وإن كانت هناك محاولات لدى المفكرين المصريين القدماء والمحدثين، لتفسير حركة المواطنين فى المجال العام، إلا أنها لم تزل حتى الآن بعيدة عن إمكانية الإقتراب من المصطلح ورصد تجلياته في الواقع. فالثابت أن القدماء من المفكرين لم يهتموا بهذا المبحث أو درسوا حالة المواطن، وفى أحسن الأحوال تحدثوا عن مظاهر المواطنية كما شاهدوها فى المجتمعات الغربية بإعتبارها (المظاهر) قيماً نقية مثالية، فتغنوا بالحرية وبحب الوطن وإحترام القوانين،.. إلخ، ولكن من دون التعمق فى جوهر المواطنة كونها نتاجاً لمسار تاريخى ممتد ولتطور إقتصادى - إجتماعى لهذه المجتمعات أفرز قيماً ثقافية ترسخت مع الوقت بالممارسة على أرض الواقع. أما المحدثون من المفكرين فلم تزل مساهماتهم نادرة، الأمر الذى يجعلنا نقول أن مبحث المواطنة لايزال المبحث الغائب فى الفكر السياسى المصرى المعاصر، بالرغم من أهميته لإرتباطه الوثيق بحالة المواطن فى إطار الجماعة الوطنية من حيث المساواة والمشاركة والحقوق.

من هنا كان إهتمام المركز القبطى للدراسات الإجتماعية، منذ تأسس عام ١٩٩٤، بموضوع «المواطنة» ليكون مجال إهتمامه الرئيسى، فتأسست وحدة بحثية تحمل اسم وحدة المواطنة، لتكون الأولى من نوعها فى مصر وربما الوطن العربى التى تعنى بقضايا المواطنة. وقد قامت الوحدة بحصر الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع ونظمت لقاءات تأسيسية لمناقشة المفهوم وتجسيداته العملية، ثم أصدرت الوحدة سلسلة كتب

تحمل عنوان «سلسلة المواطنة»، كل ذلك بهدف محاولة التأصيل للمفهوم من جانب، ورصد مسيرة المواطنة فى الخبرتين المصرية والغربية من جانب آخر.

فى هذا السياق يتشرف المركز القبطى للدراسات الإجتماعية بنشر كتاب «المواطنة فى زمن العولمة» للمفكر الكبير الأستاذ السيد يسين، والذى يعد إضافة هامة للمكتبة العربية فى هذا المجال ويفتح آفاقاً للبحث والمناقشة حول المواطنة ويعوض التقاعس البحثى نحو المواطنة.

الشكر كل الشكر للأستاذ السيد يسين الذى خص المركز القبطى للدراسات الإجتماعية بنشر هذا الكتاب وتمنياتنا له بالمزيد من العطاء الفكرى المتميز.

سمير مرقس

مستشار المركز القبطى

للدراسات الإجتماعية

المقدمة

إلتـفت مـبكراً إلي ضـرورة تجـديد الإطار النظرى الذى أتبناه فـى البـحـوث والدراسـات السياسية والإجتماعية والثقافية التى أجريها، بعد إنهيار النظام الثنائى القطبية الذى كان يقوم على التوازن بين الإتحاد السوفيتى من جانب والولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر. وكان هذا الإنهيار التاريخى علامة على نهاية الصراع الإيديولوچى الضارى بين الرأسمالية والشيوعية الذى شغل العالم وملأ الدنيا طوال القرن العشرين.

وقد بدأت عام ١٩٩١ مشروعاً علمياً جديداً، يتضمن الإطار النظرى الجديد الذى صغته بناء على قراءات متعمقة للأدبيات الإنجليزية والفرنسية التى تتالى صدورها بإيقاع سريع، محاولة تعقب التطورات السياسية والإقتصادية والثقافية التى أعقبت الإنهيار الكبير، سعياً من جانبها لبحث المنطق الكامن وراء هذه التغيرات، لصياغة نظريات جديدة بديلة للنظريات القديمة التى سقطت فى مجال العلاقات الدولية والسياسية المقارنة وعلم الإجتماع بكل فروعه وعلم الإقتصاد.

ولم أعتمد فقط فى صياغة هذا الإطار النظرى الجديد على القراءات المتعمقة للأدبيات الجديدة، ولكن على مشاركتي بالأبحاث والمناقشات فى عديد من المؤتمرات الدولية التى إنعقدت فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا. وقد ساعدنى على ذلك أننى كنت أشغل منصب الأمين العام لمنتدى الفكر العربى فى عمان فى الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٢ . وقد واصلت بعد عودتي إلى القاهرة إنطلاقاتى فى المؤتمرات العالمية بعد عودتى لمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيچية.

وقد نشرت عام ١٩٩٥ كتابى «الوعى التاريخى والثورة الكونية» الذى نشره مركز الدراسات السياسية والإستراتيچية، والذى يتضمن الإطار النظرى الجديد الذى صغته، والذى ركزت فيه أساساً على منهجية التحليل الثقافى من ناحية، وعلى صياغة فرض علمى أطلقت عليه «النموذج التوفيقى العالمى»، الذى استشرفت فيه مستقبل العالم من الزوايا الإيديولوچية والإقتصادية والسياسية والثقافية. ليس ذلك فقط بل قدمت مجموعة من الدراسات التطبيقية حاولت فيها أن أختبر كفاءة الإطار النظرى الجديد.

ويمكن القول أن التطبيق الشامل لإطارى النظرى الجديد، يتضمنه كتابى «العالمية والعولمة» الذى نشرته دار نهضة مصر عام ٢٠٠٠، وهو يتضمن دراسات كتبت على مدار عامين كاملين، حاولت فيه أن أستكشف تجليات المجتمع العالمى الجديد البازغ، بكل ما تتضمنه من إشكاليات معرفية ومشكلات واقعية.

وفى إطار سعيى الدائب للتجدد المعرفى، واصلت كتاباتى وإهتممت بوجه خاص بثورة المعلوماتية، كما يبين ذلك كتابى «المعلوماتية وحضارة العولمة» الذى نشرته عام ٢٠٠١ دار نهضة مصر.

كان مدخلى الأساسى هو الاهتمام بتأصيل موضوع العولمة كما يظهر من كتابى «العولمة والطريق الثالث» الذى نشرته دار نشر ميريت عام ١٩٩٩ . وفى هذا الإطار ومواصلة للبحث، إنتقلت لدراسة موضوع جديد لم أعالجه من قبل هو موضوع المواطنة وعلاقته بالعولمة. وكانت مناسبة ذلك دعوة معهد العالم العربى فى باريس لى للإشتراك فى ندوة عن الموضوع. ولم أكن درست موضوع المواطنة من قبل. ولذلك حين أعددت بحثى فى الموضوع، إكتشفت الحاجة إلى تأصيل البحث فى المواطنة. وهكذا كتبت عشر مقالات متصلة نشرت فى جريدة الأهرام فى الفترة من ٢٢ فبراير حتى ٢٦ أبريل من عام ٢٠٠١ .

وقد كان لنشرها صدى عميقاً لدى القراء، مما جعلنى أستجيب لاقتراح الزميل الأستاذ نبيل عبد الفتاح، بنشرها فى كتاب يصدره المركز القبطى للدراسات الإجتماعية. وقد رحب الأستاذ سمير مرقس مستشار المركز بالفكرة، وهكذا جمعت المقالات، ودفعت بها إلى المطبعة لتكون هذا الكتاب، الذى أعتبره مجرد مقدمة لموضوع المواطنة، تحتاج إلى تعميق وتأصيل أكثر، أقوم به أو يقوم به غيرى من الباحثين.

وأرجو أن يلقى هذا الكتاب نفس الاهتمام الذى قابل به القراء الكرام المقالات حين نشرت أول مرة.

والله ولى التوفيق

القاهرة فى ٢٣ يونيو ٢٠٠١

السيد يسين

أولاً: المواطنة فى زمن العولمة

حين تلقيت الدعوة من معهد العالم العربى فى باريس لكى أشترك فى مائدة مستديرة عن المواطنة فى زمن العولمة، لم أتردد فى قبول الدعوة. وذلك لعدة أسباب أهمها أننى- بالرغم من كونى كتبت بغزارة عن ظاهرة العولمة- إلا أنه لم يسبق لى أن درست تأثير العولمة على المواطنة. لقد بحثت من قبل تأثير العولمة على سيادة الدولة القومية، ولكننى فى الواقع لم أتطرق إلى موضوع المواطنة. وقد تعودت أن أنتهز فرصة الندوات العلمية التى أدعى إليها للحديث أو المحاضرة، لكى أضيف إلى معلوماتى من خلال القراءة والحوار حول موضوعات جديدة. غير أن السبب الثانى الذى جعلنى لا أتردد فى القبول هو أننى لا أستطيع رفض نداء باريس، هذه العاصمة الجميلة التى عشت فيها من قبل أثناء بعثتى العلمية إلى فرنسا فى منتصف الستينيات. ومازلت أحمل للآن ذكريات التجول فى الحى اللاتينى بمكتباته الزاخرة بالإنتاج الفكرى الفرنسى فى كافة ميادين المعرفة، وبمقاهيه الثقافية الشهيرة، التى مارسنا فيها الحوار الفكرى مع مثقفين من كافة بلاد العالم العربى، لا فرق بين المشرق والمغرب.

وحين أعددت نفسى للإشتراك فى ندوة معهد العالم العربى، التى أدارها الزميل الدكتور أحمد يوسف المحرر بمكتب الأهرام فى باريس، وشارك فيها كل من زكى العيدى أستاذ العلاقات الدولية المشهور وهو مغربى الأصل، وجويل رومان مساعد رئيس تحرير مجلة «اسپرى» الشهيرة، كان لابد لى أن أقرأ آخر الأبحاث عن العولمة وعن المواطنة. واكتشفت أن العولمة- حتى فى فرنسا التى تقع فى قلب أوربا الغربية- مازال الجدل الصاخب حول العولمة، بسلبياتها وإيجابياتها يدور بين الفلاسفة وعلماء الإجتماع وعلماء الاقتصاد. هذه الحقيقة كنت أعرفها من قبل بحكم إطلاعى المنتظم على أدبيات العولمة بالفرنسية والإنجليزية. غير أننى لم أكن أعرف أن مفهوم المواطنة التقليدى أصبح محل مراجعة فى زمن العولمة!

مناظرات العولمة

وقد آثرت أن أبدأ حديثى فى الندوة بعرض منهجى للمناظرات الأساسية التى تدور حول العولمة فى الفكر الفرنسى المعاصر، قبل أن أثير قضية تأثير العولمة على المواطنة. وكمقدمة لهذا الحديث أثرت عدة أسئلة: هل العولمة تمثل واقعاً جديداً؟ أو هى طريقة جديدة للحديث عن الواقع وكشف مختلف جنباته؟ وهل هى مجرد انعكاس لطريقة جديدة فى تحليل تغيرات جوهرية حدثت فى المجال الإقتصادى والسياسى والثقافى، أم أنها – أبعد من ذلك – تمثل

إنقطاعاً فى تاريخ العالم، بمعنى أنها تعلن عن نهاية مرحلة تاريخية وبداية مرحلة جديدة تتسم بسقوط النماذج القديمة، وبداية تبلور نموذج معرفى جديد يطرح أسئلة غير مسبوقة؟

وكانت إجابتى أن العولمة ظاهرة جديدة، وإن كانت غير منقطعة عن التطورات العالمية التى حدثت طوال القرن العشرين، ومن أبرزها اختراع أدوات الإتصال والنقل الحديثة مثل اللاسلكى والتلغراف والطائرة، وإتساع السوق الرأسمالية. غير أن الذى دفع بالعولمة إلى البروز- من وجهة نظرنا- هو ظهور الثورة العلمية والتكنولوجية، والتى تعنى فى المقام الأول أن العلم أصبح لأول مرة فى تاريخ الإنسانية قوة أساسية من قوى الإنتاج، بالإضافة إلي التوسع التكنولوجى فى التطبيقات العملية للعلم. أما العامل الثانى الحاسم فهو بلا شك أدوات الإتصال الحديثة، وعلى رأسها شبكة الإنترنت والتى هى تمثل ثورة حقيقية فى مجال الإتصال الإنسانى، وعلى هذا الأساس أكدنا أن العولمة تعتبر- كعملية تاريخية غير قابلة للإرتداد- نقلة كيفية فى تاريخ الإنسانية. وليس معنى ذلك أنها- كما يروج لها بعض الإيديولوجيين أمثال الكاتب الأمريكى توماس فريدمان- هى الحل السحرى لمشكلات الإنسانية! ويدل على ذلك المناظرات التى تدور فى الوقت الراهن حول العولمة.

ست مناظرات

- تدور فى الوقت الراهن ست مناظرات حول العولمة. الأولى هى التى تتعلق بالسؤال الذى سبق أن طرحناه وهو هل هى ظاهرة جديدة أم قديمة؟ هناك رأيان: الأول منهما يذهب – كما رأينا – أنها ظاهرة جديدة، والرأى الآخر لايرى فيها ظاهرة جديدة، بل هى امتداد لظواهر قديمة كان لها ممارستها طوال القرن العشرين. غير أنه بعيداً عن تبنى رأى محدد من بين هذين الرأيين، يبقى السؤال المحورى: ماهو تعريف العولمة؟ ونحن نعرف أن هناك عديداً من التعريفات الإيديولوجية لها بأعتبارها ذروة عليا من ذرى الإمبريالية، والوصفية، بمعنى أنها هى التدفق الحر للسلع والخدمات والأفكار بغير قيود ولا حدود. ونحن نميل فى الواقع- كبداية – إلى هذا التعريف الوصفى الأخير باعتباره تعريفاً إجرائياً يسمح لنا بمناقشة مختلف تجليات العولمة.
- أما المناظرة الثانية فتتعلق ببروز ظاهرة «التكتلات الإقليمية»، والمثال البارز لها الإتحاد الأوربى الذى أصبح إتحاداً سياسياً اقتصادياً. والسؤال المطروح هو هل الإقليمية بهذا المعنى تتعارض مع العولمة، أم أن العمليتان مكملتان لبعضهما البعض؟

وفيما يتعلق بموضوعنا الأصلى ونقصد المواطنة فى عصر العولمة، فلعل السؤال المطروح هو هل هناك تعارض بين أن يكون الشخص مواطناً أوربياً ومواطناً فرنسياً أو بلجيكياً

أو هولندياً على سبيل المثال فى نفس الوقت؟ وهل هناك تعارض فى حقوق المواطنة وواجباتها بين الهوية الأوروبية والهوية الوطنية فى كل بلد أوربى؟

هذا السؤال ذكرنى ببحث ميدانى هام قام به مركز أبحاث أوربى دار حول سؤال واحد وجه إلى نخبة من المثقفين الأوربيين وهو :

ماذا تعنى أوربا بالنسبة لك؟ وحين حللت إجابات هذا البحث الهام اكتشفت التفاوت الضخم فى إدراك ما تعنيه أوربا بالنسبة لمختلف طوائف المثقفين الأوربيين. هى مجرد فضاء جغرافى بالنسبة للبعض، غير أنها بالنسبة للبعض الآخر هى التجسيد الحى للثقافة اليهودية المسيحية، وهى بالنسبة للآخرين رمز الحداثة باعتبارها المشروع الحضارى الذى غزت به أوربا العالم.

● أما المناظرة الثالثة فتتعلق بهامش المناورة المتاح أمام الدول فى مواجهة العولمة. والسؤال هنا هل العولمة من شأنها أن تلغى هامش المناورة أمام الدول فى مجال صياغة سياساتها العامة، أم أن من شأنها أن تعيد صياغة شروط كفاءة السياسات الاقتصادية؟

وفى تقديرنا – رداً على هذه المناظرة – أن العولمة أدت من ناحية إلى تطبيق هامش المناورة أمام صانع القرار الاقتصادى، بحكم أن المنظمات الاقتصادية العالمية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية، أصبحت تضع معايير وقيم تضبط بها السلوك التجارى والاقتصادى للدول، ولكنها من ناحية أخرى تدفع الدول فعلاً إلى زيادة معدلات كفاءة السياسات الاقتصادية.

ويبدو ذلك فى الحرص على زيادة الإنتاج وتحديثه وتنويعه ورفع مستوى جودته، حتى يرقى لمعايير المنافسة العالمية.

● والمناظرة الرابعة تتعلق بموضوع هام هو إمكانية أن تؤدى العولمة إلى اختلاط النظم المختلفة بعضها البعض. بمعنى أن ارتفاع معدلات النمو فى بلاد الشمال قد تؤدى إلى أن تصل بلاد الجنوب إلى نفس المعدلات بعد مرحلة معينة من الزمن.

غير أنه هناك رأى يقول أنه بدلاً من التشابه المتوقع بين النظم، فإن هناك احتمالات لإزدياد الفجوة بين الشمال والجنوب، نتيجة لعدم عدالة سياسات العولمة السائدة فى الوقت الراهن.

● والمناظرة الخامسة تدور حول موضوع عدم العدالة فى الدخول من ناحية، وعدم العدالة فى الحصول على عمل داخل البلد الواحد كنتائج لسلبيات العولمة.

فالعولمة – وفقاً لهذا الرأى – ستؤدى إلى انقلاب فى موازين الدخول فى المجتمع، بمعنى أن هناك فئات معينة ستثرى فى حين أن هناك شرائح طبقية ستهوى إلى حضيض الفقر. وفى نفس الوقت بحكم أن العولمة تعمل فى سياق تطور حضارى تنتقل فيه المجتمعات المتقدمة من مجتمعات المعلومات إلى مجتمعات المعرفة، فمعنى ذلك تهميش نسبة كبيرة من القوة العاملة التى لاترقى بتعليمها وتدريبها وإمكانياتها إلى مستوى من أصبح يطلق عليهم الآن «عمال المعرفة»، وهم هؤلاء الخبراء القادرين على التعامل مع الثورة الإتصالية بكل أدواتها.

- والمناظرة السادسة والأخيرة تتعلق بمعادلات القوة على المستوى العالمى. ومع أن العولمة أساساً ظاهرة اقتصادية إلا أن لها تأثيرها البالغ على النفوذ السياسى للدول. المسألة تتعلق فى الواقع بالهيمنة وبالحكم الاقتصادى العالمى. بعبارة أخرى هناك أفكار محددة حول تلازم القوة الاقتصادية مع القوة السياسية، مما يوثر سلباً على أداء النظام العالمى، ووقوع الدول النامية فى الجنوب فى أسر الدول المتقدمة فى الشمال.

وإذا كانت المناظرات الست التى أوجزنا الحديث عن الأسئلة الهامة التى تطرحها تتعلق أساساً بظاهرة العولمة، فإنه يبقى السؤال الأساسى الذى طرحته ندوة معهد العالم العربى فى باريس التى انعقدت فى الثامن من فبراير عام ٢٠٠١، وهو هل تغير مفهوم المواطنة فى ظل العولمة؟

ثانياً : مفهوم جديد للمواطنة

هل تغير مفهوم المواطنة فى زمن العولمة؟ كان هذا هو السؤال الذى طرحناه فى نهاية مقالنا الماضى عن المواطنة فى زمن العولمة، وهو الموضوع الذى حاضرت فيه فى الندوة التى عقدها معهد العالم العربى فى باريس فى الثامن من فبراير ٢٠٠١ .

ويمكن القول – بناء على ما اطلعت عليه من بحوث ودراسات فرنسية – أن نقرر أن مفهوم المواطنة التقليدى يمر الآن بمرحلة مراجعة جذرية. وهذه المراجعة يمكن ردها إلى عمليتين متزامنتين، الأولى هى زيادة معدلات التكتلات الإقليمية ومثالها البارز الإتحاد الأوربى، والثانية إتساع نطاق العولمة باعتبارها عملية تاريخية أصبحت تشمل السياسة والاقتصاد والثقافة معاً.

وإذا اطلعنا على التراث العلمى الخاص بموضوع المواطنة، لاكتشفنا أن هناك رأى ذائع مؤداه أن هناك علاقة تاريخية بين المواطنة والأمة. غير أن عالم اجتماعى فرنسى من الثقات فى الموضوع يقرر فى كتابه «ما هى المواطنة؟» الصادر فى باريس عام ٢٠٠٠، أن هذه الصلة التاريخية بين المواطنة والأمة ليست منطقية، بالإضافة إلى كونها ليست ضرورية. ويتساءل: لماذا لاتمارس المواطنة على مستوى أدنى من المستوى القومى أو على مستوى عابر للقوميات؟ ولعل مبعث السؤال الذى يطرحه هذا الباحث المرموق بروز ظاهرة التعددية الثقافية والحقوق المدنية للجماعات الفرعية فى المجتمعات المعاصرة، سواء كانت جماعات لغوية، بمعنى أن لها لغاتها الخاصة كالبربر فى المغرب العربى، أو جماعات عرقية تختلف عن باقى الجماعات فى المجتمع فى أصولها السلالية كالأكراد فى العالم العربى.

ومن ناحية أخري من بين أسباب طرح هذه الأسئلة الجديدة المتعلقة بالمواطنة العابرة للقارات بروز التكتلات الإقليمية مثل الإتحاد الأوربى، والذى يعنى فى الواقع تثبيت مواطنة أوربية بالنسبة لكل مواطن من الدول الداخلة فى الإتحاد، يمكن إعتبارها مواطنة عابرة للقوميات، بالإضافة إلى كونه مواطناً فى دولة أوربية محددة، مثل فرنسا أو هولندا أو بلجيكا.

ولايمكن لنا أن نفهم دلالة طرح هذه الأسئلة الجديدة عن المواطنة قبل أن نلقى نظرة عجلى على نشأة وتطور مفهوم المواطنة التقليدى، معتمدين فى ذلك على كتابات دومينيك شنايبر.

المفهوم التقليدى للمواطنة

المواطنة اولا مفهوم قانونى فى المقام الاول . ويمكن ان ينطبق عليه ما انطبق من قبل على مفهوم الانسان فيما يتعلق باعلان حقوق الانسان والمواطن . ولعل هذا ما دفع بالمفكر جوزيف دى ميستر الى ان يقرر انه ليس هناك انسان فى العالم . فانا فى خبراتى الحياتية اقابل فرنسيين وايطاليين وروس .. الخ كما اننى – بفضل مونتسيكو اعرف ان هناك فرس ايضاً! (اشارة الى كتاب مونتسيكو الشهير «رسائل فارسية») اما عن الانسان – هكذا فى المطلق – فأنا لم أره فى حياتى ! . وهكذا الحال بالنسبة للمواطن. فهو احد اصحاب الحقوق القانونية، وهو بذلك يمتلك حقوقا مدنية وسياسية، ويتمتع بحريات فردية، بالإضافة إلي حرية الضمير وحرية التعبير، وحرية التنقل ، وحرية الزواج ، ومن حقه ان تفترض براءته حين يوجه اليه اتهام، وأن يكون له محام يدافع عنه، وأن يعامل بواسطة اجهزة العدالة على قدم المساواة مع الاخرين . وله ايضاً حقوق سياسية، بمعنى حقه فى ان يرشح لاى موقع سياسى ، وحقه فى انتخاب المرشحين . غير انه –من ناحية اخرى–يقع عليه التزام احترام القانون ، وتحمل نصيبه من النفقات العامة وفقاً لحالته المالية،وان يدافع عن المجتمع الذى هو احد اعضائه،اذا ما تعرض للتهديد.غير ان المواطنة ايضاً هى بذاتها اساس الشرعية السياسية. فالمواطن ليس مجرد حائز على حقوق فردية ، ولكنه –بالاضافة الى ذلك –يمتلك جزءاً من السيادة السياسية. ذلك ان مجموع المواطنين باعتبارهم جماعة هم الذين يختارون الحكومة عن طريق الانتخاب . وبالتالى فهم مصدر السلطة وهم الذين يضفون الشرعية على القرارات التى تأخذها الحكومات ، وهم الذين يراقبون أدائها. غير ان المواطنة–بالاضافةالى ذلك–هى مصدر العلاقات الاجتماعية . ذلك انه فى المجتمع الديموقراطى ، فان العلاقات بين الناس لم تعد علاقات دينية ، ولكنها اصبحت سياسية . ذلك ان العيش المشترك لا يعنى بالضرورة الاشتراك فى نفس الديانة ، ولكن معناه الخضوع لنفس النظام السياسى . وهكذا فان مبدأ الشرعية اصبح ينفذ بالتدريج الى كل صور الحياة الاجتماعية . وهكذا اصبحت العلاقات بين الناس تقوم اساساً على اساس الكرامة المتساوية للجميع . ولا يتسع المقام لتعقب فكرة المواطنة تاريخياً منذ تقاليد المدينة فى المجتمع الاغريقى القديم ، الى التقاليد الرومانية التى نظرت للمواطنة اساساً باعتبارها مفهوماً قانونياً. غير ان الفكر السياسى الحديث ، وقبل ذلك الممارسة السياسية فى القرن العشرين ، قد اثبتت ان المواطنة ليست جوهراً يعطى مرة واحدة وللابد ، بقدر ما هى تمثل تاريخا ! ويكفى ان نشير الى ان التطبيق الدقيق للمبادىء النظرية للمواطنة احتاج الى النضال الدءوب لشعوب شتى ، حتى يتسق الفكر مع العمل. وتكفى الاشارة الى بعد الشقة بين تقرير حقوق المواطنة للمواطنين السود فى الولايات المتحدة الامريكية ومن تمتعهم الفعلى بهذه الحقوق .

المفهوم المتغير للمواطنة

مما لا شك فيه ان التغيرات الكبرى التى حدثت فى العالم ، وخصوصا فى العقود الاخيرة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية ، وانهيار النظام الثنائى القطبية ، وبروز النظام الاحادى القطبية ، وحيث اصبحت العولمة بكل تجلياتها وآثارها السياسية والاقتصادية والثقافية هى العملية التاريخية التى تملأ الدنيا وتشغل الناس ، وراء المحاولات النظرية والعملية لاعادة النظر فى مفهوم المواطنة .

حركات هجرة واسعة المدى إختيارية أو قسرية، وإنتقال للعمالة من قطر إلى آخر، بل ومن قارة إلى أخرى، وسواء كانت شرعية أو غير شرعية، وتفتت المجتمعات، وإنقسام الدول، وإنفصال الأقليات، والمطالبات المتزايدة بالإعتراف بالحقوق الثقافية، والمعارك الضارية للدفاع عن الهوية، كل هذه العمليات الإجتماعية المعقدة والتى بسطت نطاقها فى أرجاء متعددة من المعمورة، كانت وراء إهتزاز المفهوم التقليدى للمواطنة، وبروز الحاجة إلى صياغات جديدة لهذا المفهوم القديم.

ومن هنا نجد إنتقادات عدة توجه للمفهوم القديم للمواطنة على أساس مستقبل التعددية الثقافية سواء فى إطار نفس المجتمع، أو عبر المجتمعات المختلفة. والسؤال هنا كيف تتكيف المواطنة مع الواقع المتغير للمجتمع الحديث، أو بمعنى أدق المجتمع مابعد الحديث، حيث يسود التشظى الإجتماعى والثقافى، ويتآكل الإجماع حول نسق القيم القديمة.

وإذا تركنا جانباً مثل أوروبا الموحدة وظهور المواطنة الأوروبية بالإضافة إلى المواطنة لكل بلد أوربى، ونظرنا على سبيل المثال إلى فرنسا، لوجدنا حقيقة بارزة هى أن هذا البلد العلمانى العريق الذى يحترم الممارسة الدينية لكافة الأديان، أصبح الإسلام فيه، هو الدين الثانى بعد المسيحية.

حقيقة إجتماعية جديدة تبلورت نتيجة الهجرات العربية والإسلامية المغربية أساساً إلى فرنسا، وإزدياد معدل مواليد المهاجرين الذين أصبحوا مع الزمن مواطنين فرنسيين، لهم كل ما للمواطنين الفرنسيين من أهل البلاد الأصليين من حقوق.

ولعل هذا الاعتبار هو الذى دفع بالمؤرخ الفرنسى الكبير «برودل» رائد مدرسة «الحوليات» الشهيرة فى الكتابة التاريخية، يقرر بكل وضوح فى كتابه الذى لم يكتمل «شخصية فرنسا» فى الجزء الخاص بالتطور الديموجرافى، أن الثقافة الفرنسية بعد أربعين عاماً (من تاريخ نشره للكتاب) ستصبح ثقافة فرنسية إسلامية، بحكم إزدياد معدلات المواليد المسلمين. ومن هنا رفع شعاره الشهير الذى وجهه إلى مواطنيه الفرنسيين: التسامح، التسامح! ويعنى بذلك

أن المجتمع الفرنسي تحول ليكون مجتمعاً متعدد الثقافات، وأصبحت الثقافة الفرنسية تؤثر علي الثقافة الإسلامية للمسلمين المقيمين فى فرنسا، وكذلك أصبحت الثقافة الإسلامية بدورها تعطى معانى متعددة للثقافة الفرنسية المعاصرة. ولعل أبلغ تعبير عن تأثير الثقافة الفرنسية على الثقافة الإسلامية فى فرنسا، أن الأجيال الثانية والثالثة من المهاجرين العرب صاغوا لأنفسهم نظرية إسلامية معاصرة تتكيف فى تأويلاتها للنصوص المقدسة مع واقع المجتمع الحديث، بحيث أصبح الإسلام - كما تقرر باحثة تونسية مرموقة فى كتاب لها بالفرنسية- قوة إيجابية فاعلة. بمعنى أنه يعبر عن إقتحام الحياة الحديثة بثقة، ولاينسحب من مجالات الحياة المختلفة، بتأثير قراءات مشوهة ورجعية للنصوص. بل إن هذه الباحثة تقرر- أبعد من هذا- أن هذا المفهوم العصرى للإسلام جدير بأن تتبناه المجتمعات الإسلامية التقليدية التى مازالت غارقة فى إسار المفاهيم القديمة البالية لممارسات عفى عليها الزمن، وبتأثير خطاب دينى عتيق أجدر به أن يحتفظ به فى متاحف التاريخ!

وفى ظل هذا الوضع الثقافى الجديد، أصبح الفرنسيون المسلمون من أصل عربى يطالبون بأن تكفل لهم حقوقهم الدينية، وخصوصاً فى إنشاء المساجد، وتشكيل الجمعيات الدينية، والأهم من ذلك أن تكون لهم هيئة تمثيلية تتفاوض مع أجهزة الحكومة الفرنسية.

هذا مجرد نموذج للتغيرات الثقافية التى أصبحت تدعو لمراجعة مفهوم المواطنة. غير أن الخبرة التاريخية تقرر بالإضافة إلى كل ذلك أن المواطنة كمفهوم وكنظرية تحتاج إلى تأمل نقدى مستمر، حتى تتكيف فى شكلها وفى مضمونها مع متغيرات العصر، وأبرزها التعددية الثقافية والحقوق الثقافية، وممارسة الديموقراطية، باعتبارها- كما هو الإجماع اليوم- النموذج الأمثل لإدارة الصراعات فى المجتمعات الإنسانية المعاصرة.

والمواطنة بذلك يمكن اعتبارها يوتوبيا إبداعية (مدينة فاضلة) تحتاج إلى نضال الشعوب لكى تتحول إلى واقع حى ملموس.

ثالثاً : المواطنة فى الفكر العربى المعاصر

ما أن إنتهيت من كتابة المقال الماضي عن «مفهوم جديد للمواطنة» حتى وصلنى بالبريد آخر عدد صدر من مجلة «المستقبل العربى» التى يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت (عدد ٢ من عام ٢٠٠١)، ووجدت فيه ملفاً يضم ثلاث دراسات هامة وعنوانه «المواطنة والديموقراطية فى الوطن العربى» والدراسات كانت فى الأصل أوراق قدمت إلى اللقاء السنوى العاشر لمشروع دراسات الديموقراطية فى البلدان العربية الذى عقد فى كلية سانت كاترين فى جامعة أوكسفورد بتاريخ ٢٦ أغسطس ٢٠٠٠ .

والحقيقة أنه ليس من قبيل الصدفة أن يهتم هذا اللقاء السنوى بموضوع المواطنة والديموقراطية. فهذا اللقاء جزء من أنشطة مشروع طموح أسسه مجموعة من الباحثين العرب منذ بداية التسعينيات، لمناقشة مشكلات الديموقراطية وآفاقها فى الوطن العربى. ومن أبرز المشرفين على المشروع صديقنا الدكتور على خليفة الكوارى والدكتور رغيد كاظم الصلح. وقد عقد المشروع عديداً من الندوات هى «كيف تعزز المساعى الديموقراطية فى البلدان العربية» (جامعة أكسفورد ١٩٩١) والممارسة الديموقراطية فى الأحزاب العربية (جامعة أكسفورد ١٩٩٢) ومشكلات الديموقراطية فى العالم العربى (باريس ١٩٩٢) والإنتقال إلى التعددية السياسية (جامعة أكسفورد ١٩٩٣) والعمل الفلسطينى والمستقبل الديموقراطى، (جامعة أكسفورد ١٩٩٤) والعوامل الخارجية والتحول الديموقراطى فى البلدان العربية (أكسفورد ١٩٩٤) وإشكاليات الديموقراطية فى البلدان العربية (باريس ١٩٩٥) والتجارب البرلمانية فى البلدان العربية (أكسفورد ١٩٩٥).

أردنا بهذا السرد لجزء هام من نشاط هذا البرنامج البحثى أن ندلل على أنه بحكم تخصصه فى مشكلات الديموقراطية كما يشهد على ذلك أحد الكتب الصادرة عنه وهو «حوار من أجل الديموقراطية»، محرر د. على خليفة الكوارى، بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦) كان لابد أن يؤدى به هذا المسار بعد بحث بعض المشكلات العامة الخاصة بالديموقراطية، إلى دراسة مشكلات خاصة بعينها، وعلى رأسها بطبيعة الحال موضوع المواطنة.

وترد أهمية موضوع المواطنة فى المجتمع العربى إلى عديد من العوامل. أهمها أن هذا

المجتمع يتشكل من مجموعات متنوعة من الأعراق والأقليات، وتسوده ثقافات فرعية متعددة، بالإضافة إلى ثقافته العامة.

فلدينا البربر فى المغرب العربى، ولهم لغتهم الخاصة وهى الأمازيغية التى اعترف بها مؤخراً فى المغرب والجزائر، لتكون لغة للتعلم بالإضافة إلى اللغة العربية. ولدينا الأكراد فى المشرق العربى وهم أيضاً لهم لغتهم الخاصة وثقافتهم المتميزة، ولدينا المارونيين فى لبنان، ولدينا فى السودان جماعات سلالية متنوعة بالإضافة إلى الجنس العربى، ومعنى ذلك أن قضية المواطنة لابد أن تشغل الباحثين العرب وصناع القرار العرب على السواء. ذلك أنه تحت المظلة الثقيلة للخطاب القومى العربى التقليدى حدث تجاهل للخصوصيات الثقافية الفرعية العربية، لأن الرغبة العارمة لدى أصحاب هذا الخطاب، ساسة كانوا أو مثقفين لإضفاء سمة التشابه بين كافة المجتمعات العربية وإغفال الفروق المتميزة لبعض الجماعات الفرعية، دفعتهم إلى عدم المناقشة الصريحة لوضع أبناء هذه الجماعات باعتبارهم مواطنين لهم كافة الحقوق، مثلهم فى ذلك مثل المواطنين الذين ينتمون إلى الأغلبية، وبغض النظر عن الاختلاف فى العرق أو الدين.

غير أنه ثبت من الممارسة السياسية فى الوطن العربى فى النصف قرن الماضى أن بعض النظم السياسية العربية، تأكيداً لنزعاتها الشمولية أو السلطوية، عمدت إلى حجب تيارات سياسية بعينها عن الشرعية، كالتيارات الشيوعية أو الإسلامية، مما أثار تساؤلات عن حقوق المواطنة بالنسبة لمن ينتمون إلى هذه التيارات، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لحقوقهم فى المشاركة السياسية على قدم المساواة مع باقى المواطنين.

فإذا أضفنا إلى ذلك كله بروز ظاهرة العولمة، وتأثيراتها العميقة على موضوعات مثل الهوية، واحتمالات تأثيرها السلبى على الخصوصيات الثقافية، فلا شك أن موضوع المواطنة لابد أن يشغل إهتمامنا. ولعل شيوع آثار أدوات الإتصال الحديثة وفى قلبها شبكة الإنترنت، والإمكانيات الضخمة المتاحة للمواطنين فى أى بلد عربى أن يتصلوا بمن شاءوا فى العالم، يمكن أن تؤدى إلى صراع بين المواطنة لبلد معين وما تؤدى إليه من روح الإنتماء، ومن الإنتساب لروح العصر، والتأثير بالثقافة العالمية الكونية بكل رموزها وقيمها ونظرياتها السياسية. وقد يضاعف من أثر هذا الصراع شعور المواطنين فى عديد من البلاد العربية بالإحباط نتيجة ضيق مجالات التعبير عن النفس سياسياً وثقافياً، مما قد يجعلهم ينزعون إلى التوجه إلى الفضاء المعلوماتى بكل ما يمثله من حرية وديموقراطية، لكى يشبعوا حاجاتهم المعنوية والثقافية، وهنا يمكن أن تصبح المواطنة فى مأزق حقيقى.

وفى ضوء ذلك كله يمكن القول أن التأكيد على حقوق المواطنة وما تمنحه للفرد من حقوق سياسية وإجتماعية وإقتصادية وثقافية، هى الركن الأساسى لأى عملية تطوير ديموقراطى فى الوطن العربى. وهذه المواطنة التى تجيد تعريفها مختلف الدساتير العربية ليست فى حاجة إلى نصوص جديدة، بقدر حاجتها إلى تطبيق فعلى وموضوعى وصريح للنصوص القائمة. غير أن هذا التطبيق لايمكن أن يتم بغير تحول النظم السياسية العربية السلطوية الراهنة إلى نظم ديموقراطية.

ملف المواطنة

يضم ملف المواطنة الذى نشرته مجلة «المستقبل العربى» ثلاث دراسات هامة: الأولى للدكتور على خليفة الكوارى وموضوعها «مفهوم المواطنة فى الدولة الديموقراطية» والثانية «مبدأ المواطنة فى الفكر القومى العربى: من الفرد القومى إلى الفرد المواطن » لخالد الحروب، والثالثة «إعادة النظر فى المفهوم التقليدى للجماعة السياسية فى الإسلام: مسلم أم مواطن» لعبد الوهاب الأفندى.

والحقيقة أن الندوة التى قدمت فيها هذه الأوراق تدل على الاقتراب الصحيح من موضوع المواطنة، ذلك أنه كان لابد أولاً من إلقاء نظرة على المفهوم قبل الإنتقال إلى الموضوع الذى أشرنا إليه فى صدر المقال، وهو إغفال الخطاب القومى العربى لموضوع الفرد المواطن قومياً كان أو غير قومى. ولم يكن من الممكن تجاهل وجهات نظر بعض التيارات الإسلامية إزاء المواطنة، وخصوصاً أنه فى السنوات الأخيرة برز فيها هذا الموضوع نتيجة قراءة مشوهة ورجعية للنصوص الدينية، ومن هنا أهمية البحث الثالث عن إعادة النظر فى المفهوم التقليدى للجماعة السياسية فى الإسلام.

والسؤال الآن: كيف اقترب الدكتور على الكوارى من مفهوم المواطنة؟

يقرر فى صدر دراسته أن دراسته تمثل «قراءة أولية لمفهوم المواطنة كما استقر فى الدولة الديموقراطية المعاصرة، ومثل أساس عملية الإندماج الوطنى وشكل حجر الزاوية فى بناء الدولة الوطنية الحديثة، كما كان المدخل إلى إرساء أسس نظم حكم ديموقراطى فيها. أما غرضها فيتمثل فى تنمية فهم مشترك أفضل بين المتحاورين، عند مناقشة مدى مراعاة مبدأ المواطنة فى الدول العربية».

وقد قام الباحث بتقسيم بحثه إلى قسمين: الأول لمحة تاريخية عن بروز مبدأ المواطنة، والثانى عن المفهوم المعاصر لمبدأ المواطنة.

فى القسم الأول تعرض لمفهوم المواطنة فى العصور القديمة، وقرب العرب والمسلمين الأوائل من مفهوم المواطنة. وإعادة إكتشاف مبدأ المواطنة فى أوربا، والذى تم من خلال ثلاثة تحولات كبرى متداخلة ومتكاملة أرست مبادئ المواطنة فى الدول القومية الديموقراطية المعاصرة وهى : بروز الدولة القومية، وترسيخ مبدأ المشاركة السياسية، وتطبيق حكم القانون. غير أنه يعنينا نتائج الباحث فيما يتعلق بالمفهوم المعاصر لمبدأ المواطنة.

وفيما يتعلق بالمفهوم ذاته استعرض الباحث عدداً من التعريفات التى وردت فى بعض دوائر المعارف، ثم استقر على مقومات المواطنة كما وردت فى كتاب أوليفر وهيثر «أسس المواطنة». وتطرح هذه الدراسة رؤية حول مقومات المواطنة تتلخص فيما يلى :

أولاً : المواطنة تجسيد لنوع من الشعب، يتكون من مواطنين يحترم كل فرد منهم الفرد الآخر، ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذى يزخر به المجتمع.

ثانياً : من أجل تجسيد المواطنة فى الواقع، على القانون أن يعامل ويعزز معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء فى المجتمع، على قدم المساواة بصرف النظر عن إنتمائهم القومى أو طبقتهم أو جنسيتهم أو عرقهم أو ثقافتهم أو أى وجه من أوجه التنوع بين الأفراد والجماعات. وعلى القانون أن يحمى وأن يعزز كرامة واستقلال واحترام الأفراد. وأن يقدم الضمانات القانونية لمنع أى تعديات على الحقوق المدنية والسياسية، وعليه أيضاً ضمان الشروط الإجتماعية والاقتصادية لتحقيق الإنصاف. كما أن على القانون أن يمكن الأفراد من أن يشاركوا بفاعلية فى إتخاذ القرارات التى تؤثر فى حياتهم، وأن يمكنهم من المشاركة الفعالة فى عمليات إتخاذ القرارات السياسية فى المجتمعات التى ينتسبون إليها».

وفى تقديرنا أن التعريف السابق لمفهوم المواطنة من أشمل التعريفات وأدقها فى الدلالة على مختلف جوانب المفهوم القانونية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية.

غير أن على الكوارى قد التفت بحق إلى أن هناك حداً أدنى لاعتبار دولة ما مراعية لمبدأ المواطنة من عدمه، يتمثل فى وجود شرطين جوهرين: الأول «زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات...» والثانى: إعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة مواطنين متساوين فى الحقوق والواجبات».

وهكذا يتبين أن المواطنة واحترام أحكامها، مكون أصيل من مكونات الدولة الديموقراطية المعاصرة.

رابعاً : المواطنة فى الخطاب القومى العربى

إذا كنا إنطلقنا من المنظور العالمى فى بحث موضوع المواطنة، وركزنا على مضمونها المتغير فى زمن العولمة، بحكم بروز ظاهرة الإعتراف بالتعدد الثقافى داخل نفس المجتمع، أو بين المجتمعات فى الشمال والجنوب بحكم إتساع نطاق الهجرة، فلم يكن ذلك سوى مدخل ضرورى يسمح لنا بمناقشة الوضع فى الوطن العربى.

ولقد ركز التعريف الذى تبنيناه للمواطنة منذ البداية على ربطها ربطاً وثيقاً بالديموقراطية، ومن هنا يصح القول أنه ليست هناك ديموقراطية حقيقة بغير إعمال فعلى لمبدأ المواطنة، كما أنه ليست هناك مواطنة كاملة فى سياق سياسى غير ديموقراطى.

بعبارة أخرى غياب الديموقراطية وسيادة الشمولية التى تقضى على المجتمع المدنى بالكامل والفرد معاً، أو السلطوية التى تقيد تقييداً شديداً من حركة المجتمع والفرد، لابد أن تؤدى إلى فقدان أعضاء المجتمع لحقوقهم فى المواطنة، وأهمها الإعتداء على حقوقهم السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية، بحكم القضاء على حرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم السياسى والنقابى وإستقلالية مؤسسات المجتمع المدنى.

وإذا نظرنا إلى الوطن العربى فى الخمسين عاماً الماضية، فإنه يمكن القول أن الفكر القومى العربى كانت له السيادة على باقى أنماط الفكر. وكان هذا نتيجة طبيعية لمرحلة الكفاح العربى ضد الإستعمار بكل صوره، ثم لمرحلة الإستقلال، حيث تمت محاولات تجاوز التجزيئية التى فرضها الإستعمار فى بعض مناطق الوطن العربى، سعياً وراء صورة أو أخرى من صور الوحدة.

وحين نثير قضية الديموقراطية فى الوطن العربى فنحن فى الواقع نتصدى للسبب الرئيسى للتخلف فى الوطن العربى، بالرغم من كل اللافتات السياسية العربية المرفوعة، وبغض النظر عن الفروق الحقيقية أو الوهمية بين النظم الملكية والنظم الجمهورية، وبين النظم الثورية المزعومة والنظم غير الثورية.

فى ضوء كل هذه الملاحظات يمكن القول أن دراسة الأستاذ خالد الخروب الزميل الزائر فى مركز الدراسات الشرقية والإسلامية فى جامعة كمبردج وعنوانها: «مبدأ المواطنة فى

الفكر القومى العربى: من «الفرد القومى» إلى «الفرد المواطن»، تُعد إقترابا جسوراً من مشكلة الديموقراطية. وأزمة مبدأ المواطنة ليس فى الفكر القومى العربى فقط ولكن فى الممارسة أيضاً. وقد إستطاع بمنهج علمى متكامل أن يخوض فى هذا المعترك الذى يتجنب الخوض فيه كثير من الباحثين نظراً لحساسيته السياسية، ولأنه يصب مباشرة فى نقد الممارسات العربية الراهنة من أول الإستبداد السياسى السائد، إلى نقد الممارسات المنحرفة لتحقيق الوحدة العربية باستخدام الغزو ورفع السلاح، كما حدث فى الغزو العراقى للكويت الشقيقة، وإهدار مبدأ الديموقراطية وسحق مبدأ المواطنة باسم الوحدة العربية!

خالد الخروب باعتباره باحثاً متمرساً لم ييأس حين بحث فى الفكر القومى الكلاسيكى فلم يجد ذكراً للمواطنة، لا للمفهوم ولا للمضمون! وهذه– وأيم الله – نتيجة بالغة الأهمية والخطورة! لأن معناها بكل بساطة أن التركيز على الهوية الجماعية العربية أخفت تماماً الفرد ووضعه فى المجتمع، وغاب فى خضم الدعوة للقومية العربية. ومن هنا ليس غريباً أن النظم السياسية التى قامت على أساس الفكر القومى وأبرزها البعثية والناصرية لم تول الفرد أى إهتمام، بل إنها– أبعد من ذلك– باسم الإجراءات الثورية، سحقت فى كثير من الأحيان الفرد نفسه، وقضت بالكامل على حقوق المواطنة، فى سياق غاب فيه مبدأ سيادة القانون، وهو الأساس الذى يحمى المواطنة ذاتها فيما يتعلق بحقوق المواطن وواجباته على السواء.

ولم يجد الباحث الدؤوب مفراً من أن يلجأ إلى إستراتيچية الإقتراب غير المباشر– لو تبنينا هذا المصطلح الإستراتيچى– لكى يصل إلى هدفه، فقرر البحث فى مقاربات الفكر القومى للموضوعات الشقيقة لمبدأ المواطنة، وهى الموقف من الفرد، والموقف من الديموقراطية، والموقف من الأقليات. ثم هو عمد من بعد إلى تصنيف الفكر القومى إلى أربعة تيارات عريضة هى: فكر المؤسسين الأوائل، والفكر القومى الثورى الإشتراكى، والفكر القومى العلمى، والفكر القومى الراهن.

مبدأ المواطنة فى الفكر القومى

يواجهنا خالد الخروب منذ البداية بالنتيجة الأساسية التى إستخلصها من بحثه حين يقرر «بالإجمال لم يحظ مبدأ المواطنة بمعناه الحديث القانونى والديمقراطى بتأصيل عميق فى الفكر القومى العربى التقليدى فى القرن العشرين. وكسائر المفاهيم المتعلقة بالديموقراطية، أو المؤسسة لها، كمركزية الفرد مثلاً مقابل مركزية الجماعة، ظل هذا المبدأ مهجوراً فى النظرية القومية العربية. والأخطر منه أنه ظل بعيداً عن التطبيق والممارسة فى الدول التى حكمتها أنظمة قومية التوجه، كما فى غيرها على حد سواء. وكان تجاهل الفكر القومى لمبدأ المواطنة

نتيجة طبيعية لعدم إيلائه موضوع الديموقراطية إهتماماً جوهرياً، وإنشغال الأجندة القومية بجداول إهتمامات، كان الإعتقاد أنها أكثر إلحاحاً...».

وهذه النتيجة تحتاج إلى تأمل طويل، وإلى تدليل على صحتها فى ضوء الدراسة التفصيلية للتيارات العريضة للفكر القومى العربى.

وحين تعرض الباحث للفكر القومى للمؤسسين الأوائل قرر أنه «نادراً ما نجد هنا أية معالجة مباشرة لمبدأ المواطنة تعريفاً وتفصيلاً وإقراراً». غير أنه يلتفت بذكاء إلى أن السبب الأساسى وراء هذا الغياب أن الرعيل الأول من المفكرين القوميين كانوا مشغولين أساساً بمسألة بعث الهوية العربية، وتعريف الفرد العربى ضد هويات وتعريفات أخرى منافسة، عثمانية وفرعونية وفينيقية ومتوسطية. لقد كان هؤلاء الرواد وأبرزهم عبد الحميد الزهاوى ورفيق العظيم وصلاح الدين القاسمى وعبد الغنى العريسى وعمر فاخورى ونجيب عازورى وغيرهم، منهمكين أساساً فى إستخلاص فكرة العروبة من العثمانية، كما أن الرائد القومى الكبير ساطع الحصرى لم يكن معنياً بالمواطنة بقدر ما كان مهموماً بقضية تعريف من هو العربى، أما فكر ميشيل عفلق فليس فيه- كما يقرر الباحث- أى تنظير معتبر لموضوعة المواطنة أو مايقاربها، بالرغم من أن أحد أهم تبريرات حزب البعث فى تحليل فشل تجربة الوحدة المصرية- السورية (١٩٥٨ - ١٩٦١) إرتبط بمعارضة إلغاء حرية الأحزاب وعدم ديموقراطية التجربة.

وحين ينتقل الباحث لدراسة الفكر القومى العلمى فإنه يلاحظ- وخصوصاً فى كتابات المؤرخ اللبنانى المعروف قسطنطين زريق- معالجات إيجابية تناقش مبدأ المواطنة بمفهومه الحديث، وتعكس ملامحه الأساسية التى تأسست فى إطار علاقتها بالدولة- الأمة.

يقول زريق الرائد القومى والليبرالى المستنير «المواطنية لاتوجد بالطبع والسليقة، ولاتحدث قدراً وإعتباطاً ولاتمنح منحاً من مصدر خارجى، بل تكتسب اكتساباً شأن قيم الحياة الأخرى بمقدار مايبذل أبناء المجتمع من أجلها وبمبلغ إقبالهم على التضحية بمصالحهم وبولاءاتهم الأخرى فى سبيل ولائهم الوطنى المشترك. وكلما كان هذا الإقبال أقوى وأفعل كانت الحياة الوطنية أصح وأسلم، ومعنى الوطن والمواطنية أصفى وأتم وأكمل».

وفى تقديرنا أنه تكمن فى هذه العبارة الوجيزة معانى بالغة العمق، ليست غريبة على الفكر المتكامل لقسطنطين زريق. ذلك أن تحدى الإعمال الكامل الواقعى لمبدأ المواطنة، سواء فى بلاد العالم المختلفة أو فى المجتمع العربى على وجه الخصوص، سيظل هو مدى عمق

نضال أبناء المجتمع فى سبيل تحقيق المواطنة الكاملة ضد كل الأنظمة الشمولية والسلطوية العربية التى تضع قيوداً عديدة على ممارسة الفرد العربى لحقوق المواطنة.

ولا ننسى إطلاقاً فى هذا السياق أن قسطنطين زريق كان المفكر القومى الليبرالى السباق، الذى وضع يده على أحد أسباب هزيمة العرب أمام القوات الصهيونية فى حرب عام ١٩٤٨، وهو غياب الديموقراطية وافتقاد مبدأ المواطنة، وذلك فى كتابه الشهير «معنى النكبة» الذى صدر عقب الحرب مباشرة. وهو نفس المفكر الذى نشر كتابه «معنى النكبة مجدداً» عقب الهزيمة العربية الساحقة فى حرب عام ١٩٦٧، ليعاود التأكيد على خطورة غياب الديموقراطية فى الوطن العربى، باعتبارها أحد أهم أسباب الهزيمة. وها نحن بعد حرب ١٩٧٣ وحتى الآن، نخوض معركة الديموقراطية فى الوطن العربى، والتى هى أحد أهم أسباب التخلف العربى فى الوقت الراهن.

ولم يفت قسطنطين زريق بمنظوره الحضارى الواسع أن يفصل أربعة شروط لما أطلق عليه «الحياة الوطنية الصحية» وهى: توفير الكرامة لأبناء الوطن، وقيام الحياة الوطنية الصحية على التعاطف والتساند والولاء المشترك، وتفتح الحياة الوطنية على الحضارة، وأن تكون هذه الحياة الوطنية مساهمة فى الحضارة الإنسانية.

وهكذا يبلور هذا الرائد العظيم فلسفته فى مبادئ أساسية أصبحت اليوم فى عصر العولمة محل إجماع عالمى، وهى تحقيق العدالة الإجتماعية وتوفير العيش الكريم لكل مواطن، وتأكيد روابط الإنتماء للوطن، والذى لايتعارض- بل وينبغى أن يتكامل- مع الإنفتاح الحضارى على العالم، مع ملاحظة أن أحد معايير التقدم ستكون مدى إسهام المواطنين فى ضوء إنجاز مجتمعاتهم فى الحضارة الإنسانية. وإذا إنتقلنا أخيراً للفكر القومى الثورى الإشتراكى فإن النتيجة الرئيسية التى يخلص إليها خالد الخروب، أنه ليس هناك إهتمام حقيقى فى أدبيات هذا الفكر العالية النبرة بموضوع المواطنة أو المواطن. فالإهتمام منصب على «الشعب» و«الجماهير» من ناحية وعلى «الدولة» من ناحية أخرى باعتبارها المجسدة للفكرة القومية.

إن علاقة الفرد بالدولة وتعريف الفرد وحقوقه- كما يقرر الباحث- وغيره من عناصر المشروع الديموقراطى، هى الغائب الأكبر فى الفكر القومى ذى التلاوين الإشتراكية.

إذا كان هذا صحيحاً- فى ضوء البحث المنهجى لتراث الفكر القومى والتحليل النقدى للممارسات العربية المعاصرة- فإنه يتبقى السؤال لماذا غاب مبدأ المواطنة فى تنظيرات القوميين؟

خامساً : غياب مبدأ المواطنة

إذا كنا قد سجلنا- بناء على مجموعة من الدراسات والأبحاث الموثقة- غياب مبدأ المواطنة من الفكر القومى العربى، فلابد أن نطرح السؤال عن أسباب هذا الغياب.

وقد اجتهد الأستاذ خالد الخروب فى بحثه المعنون «مبدأ المواطنة فى الفكر القومى العربى من «الفرد القومى» إلى «الفرد المواطن»»، والذى نعرض لأبرز أفكاره فى تحديد هذه الأسباب التى أجملها فى ثلاثة: السبب الأول التركيز على العوامل المكونة للهوية على حساب تأصيل الحقوق والواجبات، والتى هى جوهر فكرة المواطنة، والتركيز على عملية بناء الدولة بعد الإستقلال ومواجهة الإستعمار والتبعية للخارج، وأخيراً الموقف المتشكك من قيام ديموقراطية عربية فى الدول التى درج الخطاب القومى العربى على نعتها بدول التجزئة القطرية.

ترسيخ مفهوم الهوية العربية

إنشغل الفكر القومى فى مرحلة التأسيس بإستخلاص مفهوم العروبة من إطار المفهوم العثمانى الشامل الذى فرض على كل الشعوب التى خضعت للحكم العثمانى. ويبدو ذلك واضحاً فى الكتابات الرائدة لساطع الحصرى أحد كبار المنظرين للقومية العربية، والذى كان معنياً فى المقام الأول بترسيخ مفهوم الهوية العربية، والتى رأى أنها تقوم على وحدة الأصل والمنشأ، بإعتبار أن العاملين الأساسيين فى تكوين القومية هما «اللغة والتاريخ». ومن هنا ركز الحصرى على الإنتماء ولم يركز على الدلالة القانونية للولاء والإنتماء للدول العربية الناشئة، وهى الدلالة التى كان من شأنها أن ترسخ مفهوم الحقوق والواجبات وبالتالى مفهوم المواطنة.

ويقارن خالد الخروب هذا الوضع بالموقف فى تطور «الدولة- الأمة» فى السياق الغربى. ذلك أنه كان هناك فى الواقع سياقان خارجى وداخلى. السياق الخارجى يركز على ترسيخ مفهوم السيادة القومية ضد السيطرة والتدخل الخارجيين، وسياق داخلى يركز على مفهوم السيادة المواطنية مقابل سيطرة الإقطاع والملوك المحليين، ومعنى ذلك التركيز على مبدأ المواطنة وما تتضمنه من حقوق وواجبات.

وعلى ذلك يمكن القول أن الدولة العربية كانت معنية أساساً بالسياق الخارجى، بمعنى إستخلاص إستقلالها الوطنى من براثن الاستعمار والإحتلال، والإنغماس فى عملية بناء

الدولة التى قامت بها نخب سياسية ناضلت فى سبيل تحقيق إستقلال شعوبها، ولم تكن معنية بترسيخ مبدأ المواطنة، بقدر ما كانت مهتمة ببناء الدولة. وفى هذه العملية المعقدة دارت منافسات شتى بين النخب السياسية الوطنية، أدت فى الأغلب إلى إقصاء تيارات سياسية بعينها عن عملية بناء الدولة، وإنفراد نخب سياسية محددة بهذه العملية، مما أثر سلباً على مسار التطور الديموقراطى، بل- أبعد من ذلك- أدى إلى تجاهل مبدأ المواطنة ذاته فى الممارسة، بالرغم من النص عليه فى الدساتير. وذلك لأن الصراع السياسى عموماً والحزبى خصوصاً، دفع إلى تقييد حريات الخصوم السياسيين وإنكار حقوقهم السياسية والديموقراطية، مما جمد من تطبيق مبدأ المواطنة، ولعل هذه البدايات هى التى مهدت من بعد لسيادة الشمولية والسلطوية فى النظام السياسى العربى الحديث.

إن المتأمل فى التطور السياسى العربى فى النصف قرن الأخير من السهل عليه أن يكتشف الآلية الرئيسية التى حكمته وهى آلية الغلبة والإقصاء. غلبة تيار سياسى محدد كالحزب الدستورى فى تونس، أو حزب البعث فى العراق أو فى سوريا، أو تنظيم ثورة يوليو ١٩٥٢، وهيمنته على الساحة، وإقصائه كل المعارضين أيا كانت إنتماءاتهم، سواء كانوا من اليمين الذى مثله الإخوان المسلمون أو الليبراليون التقليديون، أو من اليسار الذى مثله الشيوعيون والإشتراكيون.

وغالباً ما كانت عملية الإقصاء تترتب عليها ممارسات تخالف مواثيق حقوق الإنسان، وضد مبدأ سيادة القانون، وبالمخالفة الصارخة لمبدأ المواطنة وما يمنحه للفرد من حقوق سياسية وإجتماعية وإقتصادية، وما يفرضه عليه من واجبات.

إن سياسة الإقصاء كانت تتضمن إعتقالات غير قانونية وأحكام بالإعدام بدون محاكمات قانونية، وممارسات بشعة للتعذيب فى السجون، ومنع من ممارسة الحقوق السياسية، وإلغاء لكل التنظيمات السياسية المعارضة، أو تجميد فعلى لنشاطها، أو إشتراك صورى لها فى جبهات مزعومة مع الحزب الحاكم.

هل كان متصوراً فى هذا السياق الإعمال الفعلى لمبدأ المواطنة، أم أن المواطنين فى الدول العربية ما بعد الإستقلال تحولوا إلى رعايا، إذا تذكرنا صيحة المفكر المصرى المعروف خالد محمد خالد فى كتابه الشهير ضد هذه الممارسات «مواطنون لا رعايا»؟

مواجهة الإستعمار والصهيونية

فى تفسير غياب مبدأ المواطنة من مجال الفكر القومى العربى يتحدث خالد الخروب عن «ضغط أولويات التخلص من الإستعمار والتبعية للخارج وبناء دولة بعد الإستقلال بالتوازى

مع مواجهة التحدى الصهيونى» بإعتباره سبباً رئيسياً لهذا الغياب.

والحقيقة أننا إذا استقرأنا التاريخ السياسى للدول العربية بعد الإستقلال والذى تم فى عقد الخمسينيات، لأدركنا أن الحصول على الإستقلال كان مجرد مرحلة من مراحل الصراع ضد الإستعمار الغربى. ذلك أن الدول الغربية التى قامت تاريخياً بإستعمار وإحتلال عديد من البلاد العربية، لم تشأ أن تفقد سيطرتها على هذه الدول التى استقلت، وحاولت من ثم أن تهيمن على إتجاهاتها وخصوصاً فى مجال السياسة الخارجية. وهل يمكن أن ننسى معركة حلف بغداد التى حاولت فيها الولايات المتحدة الأمريكية حشد مجموعة من الدول العربية لتأييد سياساتها ضد الإتحاد السوفيتى تحت مظلة الحلف، وكيف قاومت مصر هذا الحلف مما أدى إلى إعتبارها من الدول المعارضة للتحالف الغربى، مما أثر على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاءها، والتى تصاعدت بسحب تمويل السد العالى. ومن ناحية أخرى حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دعمها المطلق لإسرائيل أن تضغط على الدول العربية، حتى تستسلم للسياسات الإسرائيلية بغير دفاع عن مصالحها الوطنية والقومية، وبغير مقاومة للعدوان الإسرائيلى.

فى خضم هذه المعارك المتتابعة ضد دول الإستعمار القديم ممثلة فى إنجلترا وفرنسا، والتى قامت بالفعل بالعدوان الثلاثى على مصر مشتركة فى ذلك مع إسرائيل عقب تأميم قناة السويس، أو ضد الهيمنة الأمريكية، ضاعت فرصة ترسيخ مبدأ المواطنة فى الدول العربية بعد الإستقلال.

وكما ذكرنا أن عملية بناء الدولة أدى فعلياً من خلال آلية الغلبة والإقصاء إلى تهديد مبدأ المواطنة ذاته، وتحويل المواطنين إلى رعايا، كما أن التهديدات التى واجهت الدول العربية المستقلة سواء من دوائر الإستعمار القديم أو الجديد، أضافت إلى الأسباب التى جعلت الدولة العربية المستقلة تتذرع بأنها لاتستطيع- حتى لو أرادت- أن تعمل إعمالاً كاملاً مبدأ المواطنة!

وهناك مثل بارز لذلك تبلور عقب الهزيمة العربية الساحقة فى حرب يونيو ١٩٦٧ . فقد إرتفع شعار فى مصر مؤداه «لا صوت يعلو على صوت المعركة». وإذا كان الدافع لصياغة هذا الشعار واضحاً وهو جعل معركة تحرير الأرض المصرية المحتلة لها الأولوية على أى مطالب أخرى، إلا أن جماعات السلطة الحاكمة استغلته لكى تخفت أصوات المعارضين الذين كانوا يطالبون بالديموقراطية وبالإعمال الكامل لمبدأ المواطنة، بما يتضمنه من حقوق وواجبات.

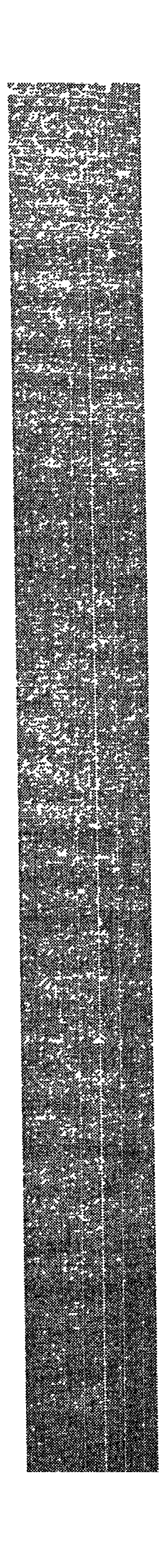
وهكذا يبدو جلياً أن التاريخ السياسى العربى المعاصر بكل ما تفاعل فيه من عمليات معقدة تضمنت صعود تيارات سياسية، وسقوط تيارات أخرى، والحراك الإجتماعى لطبقات بعينها، والسقوط الطبقى لطبقات أخرى، بالإضافة إلى التهديدات التى وجهت للأمن الوطنى لكل بلد وللأمن القومى العربى ككل، كان وراء تجاهل مبدأ المواطنة.

عقدة الدولة القطرية!

ونستطيع إذا أردنا أن ننتهى من سرد أسباب غياب مبدأ المواطنة من الخطاب القومى العربى أن نقرر أن عقدة هذا الخطاب هى الدولة القطرية! لقد إعتبر هذا الخطاب القومى العربى– فى صيغته المشرقية أساساً– أن سبب كافة الكوارث التى لحقت بالوطن العربى هى هذه الدول القطرية التى تتنافى مع ما يظل يدعو له– بشكل مثالى خالص– لأمة عربية واحدة، تعمل تحت مظلة القومية العربية. والواقع أن هذا الخطاب الذى تجاهل الخصوصيات الثقافية لكل بلد عربى، وتفاوت درجة النضج السياسى والإجتماعى بين البلاد العربية، مما أدى إلى فشله فى النهاية فى تحقيق أغراضه، أضاف إلى ذلك كله تجاهلاً تاماً لموضوع الديموقراطية والمواطنة. فالمهم لديه هو تأسيس دولة الوحدة، وبدون أن يبين كيف وبأى وسيلة؟ هل بإتباع الأسلوب الديموقراطى أم بإتباع الأسلوب البسماركى (نسبة إلى بسمارك الذى قام بتوحيد الولايات الألمانية بالقوة) لقد أدى غياب هذا التنظير الهام، إلى تأييد عدد من المثقفين العرب فى المشرق والمغرب للغزو العراقى للكويت بزعم أن فى هذا تحقيق للوحدة العربية حتى لو كان بالقوة المسلحة!

إن هذا الموقف البائس لهؤلاء المثقفين يكشف عن النقص الفادح فى الخطاب القومى العربى التقليدى، لأنه لم يعالج موضوع الديموقراطية إطلاقاً لا فى مجال تحقيق الوحدة العربية، ولا فى مجال الديموقراطية داخل الدولة الواحدة ذاتها فى حال قيامها. بل إن عدداً من أقطاب هذا الخطاب القومى زادوا على ذلك بإستحالة تحقيق الديموقراطية فى الدول القطرية والتى عليها أن تنتظر قيام الوحدة!

وأيا ما كان الأمر فإن الخطاب القومى العربى حالياً فى مرحلة مراجعة شاملة، من بين إيجابياته البارزة وضع الديموقراطية بإعتبارها الهدف الأسمى الذى ينبغى تحقيقه قطرياً كان ذلك أو قومياً!



سادساً: رؤى إسلامية عن المواطنة

هل صحيح- كما يزعم بعض المستشرقين- أن مفهوم المواطنة غريب تماماً عن الإسلام؟ وهل يمكن التدليل على هذا الزعم بأن كلمة «مواطن» الإنجليزية التى تنحدر من أصول لاتينية وإغريقية، بمعنى الفرد الذى يشارك فى الشؤون المدنية، لا وجود لها فى اللغة العربية واللغات الأخرى، نظراً إلى غياب فكرة المواطن كمشارك، وفكرة المواطنة كعملية مشاركة؟

هكذا تساءل فى صدر دراسته الأستاذ عبد الوهاب الأفندى المحاضر والمشرف على برنامج الديموقراطية فى العالم الإسلامى فى جامعة ويستمنستر بلندن، والتى عنوانها: «إعادة النظر فى المفهوم التقليدى للجماعة السياسية فى الإسلام: مسلم أم مواطن» والمنشورة فى ملف المواطنة والديموقراطية فى الوطن العربى بمجلة المستقبل العربى عدد ٢ / ٢٠٠١ .

ويرد الباحث على هذه المزاعم بأن كلمة مسلم فى الدولة الإسلامية كانت تعنى مواطناً له حقوق وعليه واجبات، لأن كلمة المواطن تم إبتكارها حديثاً. ويرجع للتدليل على رأيه إلى طارق البشرى فى بحث له منشور بالإنجليزية فى كتاب قام بتحريره عنوانه «الإسلام والحداثة» الذى يقرر فيه أن هذه الآراء التى يتبناها بعض المستشرقين ترد إلى عدم فهم أن المفهوم الإسلامى للجماعة السياسية يقوم على الدين. «ولأجل أن يتمتع الفرد بكامل شروط المواطنة عليه أن يكون مسلماً وهذا هو الشرط الضرورى والكافى لحالة المواطنة، بينما تعتمد مكانة غير الأعضاء على صلتهم التعاقدية مع المجموعة الأصلية».

غير أن تمتع المسلمين بحقوق المواطنة بالمعنى الحديث كان مسألة نظرية، لأنه على صعيد الواقع تم حرمان أغلبية المسلمين من المشاركة السياسية لأسباب عملية وسياسية. ولعل أهمها سيادة النظم السلطوية السياسية فى عديد من الأقطار الإسلامية.

ومعنى ذلك أن غير المسلمين لم يتمتعوا بحقوق المواطنة الكاملة فى بعض الفترات التاريخية. ويمكن القول فى ضوء دراسة الباحث للتيارات المتشددة فى الفكر الإسلامى الحديث والمعاصر، أن بعض أقطابها مثل المودودى كان لا يتصور المواطنة إلا بالنسبة للمسلمين، أما بالنسبة لغير المسلمين فقد كان يرى أن بإستطاعتهم العيش كأقليات تحميها

الدولة، ولا يحق لها تبوؤ المراتب المركزية فيها، وبالأخص المناصب القيادية وعضوية مجلس الشورى الذى ينتخب رئيس الدولة.

غير أنه ظهر قادة إسلاميون على رأسهم حسن البنا، قبلوا الدولة القومية الحديثة والنظام البرلمانى كأساس للتطور نحو الدولة الإسلامية الحقيقية، ووافقت جماعة الإخوان المسلمين ولو ضمناً على الدولة- القومية (مصر فى هذه الحالة) هيكلاً للعمل السياسى مع الإشارة إلى قدر من المساواة. ومعنى ذلك أن موقف الجماعة لم يكن واضحاً تمام الوضوح.

المساواة فى الفكر الإسلامى المعاصر

يقرر عبد الوهاب الأفندى أن المواقف الإسلامية تطورت ببطء إلى أن وصلت إلى إقرار صريح بحق المواطنة الكاملة لغير المسلمين. ويرى أن رائد هذا التيار هو الدكتور فتحى عثمان الذى اتجه فى كتابه «الفكر الإسلامى والتطور» المنشور فى القاهرة عام ١٩٦٠، إلى ضرورة التسامى فوق التصنيفات والطبقات القديمة التى يشير إليها مصطلح الذمة (أى العضوية فى أقلية محمية أو متعاقدة) وقبول غير المسلمين كمواطنين لهم جميع الحقوق، ويقرر الباحث أن نخبة من المفكرين الإسلاميين قاموا بتطوير عدد من الأفكار المماثلة، ومن ضمنهم فهمى هويدى وطارق البشرى وسليم العوا وأحمد كمال أبو المجد وآخرون. ويرجع الباحث إلى فهمى هويدى فى كتابه «مواطنون لا ذميون: موقع غير المسلمين فى مجتمع المسلمين» الذى دعا فيه إلى مفهوم المواطنة المتساوية.

غير أن المشكلة تبدو فى أنه وإن كان حدث تطور بالغ الأهمية فى الخطاب الإسلامى المعاصر من زاوية تقرير مبدأ المواطنة المتساوية لجميع أعضاء المجتمع مسلمين وغير مسلمين، إلا أن التطبيق العملى هو الذى يسمح بمعرفة هل يتم بالفعل إعمال مبدأ المواطنة أم لا؟

لقد سبق لنا أن أشرنا فى مقالاتنا الماضية إلى أن سيادة النظم الشمولية والسلطوية العربية من شأنها تجميد مبدأ المواطنة بما تتضمنه من حقوق وواجبات بالنسبة للجميع مسلمين وغير مسلمين! غير أنه بالإضافة إلى هذا السبب السياسى يمكن أن يخضع غير المسلمين فى بعض المجتمعات الإسلامية إلى قيود متنوعة نظرية أو عملية تحد من حقوقهم الكاملة فى المواطنة.

وإذا نظرنا إلى المعايير العالمية السائدة الآن، فهناك إجماع على أنه ينبغى السماح لجميع الأفراد المقيمين داخل حدود قطر معين ويحملون جنسيته بالتمتع بالعضوية الكاملة للمجتمع السياسى لذلك القطر.

إلى جانب أنه - كما يقرر عبد الوهاب الأفندى- يجب على الصعيد النظرى إعتبار

أعضاء كهؤلاء مؤسسين مشاركين فى المجتمع السياسى، مما سيتيح لهم فرصة التأثير فى الطريقة التى يتشكل بها.

وإذا نظرنا إلى الموقف الراهن فى العالم، لأدركنا أن هناك تأكيداً على أن التنوع الثقافى الخلاق يثرى الحياة الإنسانية ويمد المجتمعات المختلفة بالحيوية. ومن هنا أصبح التركيز على قبول شرعية التعددية الثقافية داخل كل مجتمع، بما يعنى حق كل جماعة ثقافية فى التعبير الثقافى عن نفسها، فى حدود حق المواطنة المكفول للجميع.

غير أن ذلك الوضع يثير إشكالية يطرحها الأفندى بكل وضوح، وهى أن تعدد الجماعات فى المجتمع قد يفرض مطالب متناقضة على الحياة السياسية وخصوصاً فى المجتمعات المتعددة الثقافات، فكيف يمكن لهذه المجتمعات أن تعمل؟

جواب الباحث أن أى مجتمع لكى يعمل بكفاءة لابد أن يكون مستنداً إلى قاعدة من القيم المشتركة التى تتقيد بها كل الجماعات المؤسسة له. ويناقش مناقشة مستفيضة لا مجال لكى نعرض لها، الآراء المختلفة بشأن القيم المشتركة وأولوياتها وروح التضامن إلى ينبغى أن تسود.

ويصل الباحث فى ختام دراسته إلى نتيجة هامة مؤداها «أن المحاولات الإسلامية لإعادة تعريف العقيدة لإحتواء المطالب الحديثة للمواطنة المتساوية تسير فى الإتجاه الصحيح، ولكنها لا تبلغ حتى الآن المدى المقبول».

إتجاه المستقبل

وفى تقديرنا أن الخطاب الإسلامى المعاصر المستنير إستطاع ببراعة أن يتفاعل تفاعلاً إيجابياً خلاقاً مع روح العصر، من خلال التخلى عن الصياغات القديمة، التى ربما كان لها منطقها عن الذمة وأهل الذمة، وأن يقبل المبادئ الديموقراطية التى يدور حولها الإجماع فى الوقت الراهن، والتى فى قلبها مبدأ المواطنة المتساوية لكل أعضاء المجتمع بغض النظر عن اختلاف الدين.

غير أن القضية الأهم فى الوقت الراهن أننا ونحن نعيش فى عصر العولمة بكل تجلياتها السياسية والإقتصادية والثقافية، أصبحت قضية المواطنة مطروحة بقوة من عدة زوايا فى الواقع. ذلك أن أبرز تجليات العولمة السياسية رفع شعارات الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان.

بمعنى أن معيار شرعية أى نظام سياسى سيقوم على مدى احترامه لهذه المبادئ

الرئيسية. والديموقراطية تعنى فى المقال الأول تداول السلطة وسيادة القانون والمواطنة المتساوية للجميع، والإنتخابات الدورية النزيهة. أما التعددية فهى تشمل التعددية السياسية والتعددية الثقافية معاً، ومن هنا الإهتمام العالمى الشديد بحقوق الأقليات، وحق أعضائها فى المساواة الكاملة مع أعضاء الأغلبية. ومن ناحية أخرى فحقوق الإنسان تعد مبدأ أساسياً لضمان حصول كل أعضاء المجتمع على حقوقهم السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

وخطورة العولمة السياسية أنها- كغيرها من تجليات العولمة الإقتصادية والإجتماعية- ستكون فى القريب العاجل مصحوبة بحق المجتمع الدولى فى تطبيق الجزاءات على النظم السياسية التى تخالف مبادئ الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. وإذا كان «حق التدخل» قد برز فى السنوات الأخيرة بإعتباره من أبرز الظواهر الجديدة فى مجال العلاقات الدولية، وسواء كان تدخلاً لأسباب إنسانية كما كان الحال فى الصومال، أو تدخلاً لأسباب سياسية كما هو الحال فى العراق، فإنه يمكن القول أن سلوك الدول وخصوصاً فى العالم الثالث، هو الذى سيحدد إن كانت ستخضع لإجراءات التدخل أولاً. وهذا السلوك يتعلق بضرورة إنتقال عديد من الأنظمة السياسية السائدة فى العالم الثالث عموماً والعالم العربى خصوصاً، من الشمولية والسلطوية التى تنفى عملاً حقوق المواطنة لجميع المواطنين، إلى الديموقراطية التى تكفل التطبيق الفعال لمبدأ المواطنة بغض النظر عن الدين.

غير أنه بالإضافة إلى ذلك فهذه الدول مدعوة بشدة إلى إعادة صياغة خطابها وسياساتها إزاء الأقليات التى قد تكون متواجدة فى مجتمعاتها. ذلك أن الخطاب السياسى العربى التقليدى لم يستطع أن يواجه بفكر خلاق وبمبادرات سياسية إبداعية صيغاً فعالة للتعامل مع الأقليات، فى ضوء إعتبارهم مواطنين كاملى الأهلية المواطنية. فإذا أضفنا إلى ذلك الحالات المجتمعية مثل مصر، التى تتسم بالتعددية الدينية، بمعنى وجود مسلمين وأقباط يعيشون فى نفس المجتمع، فإنه بالرغم من أن الرأى العلمى والخبرة التاريخية يؤكدان أن الأقباط ليسوا أقلية، إلا أنه هناك مشكلات لهم ينبغى التصدى بكفاءة لحلها فى ضوء ضرورات الوحدة الوطنية. هذا هو الطريق الوحيد لسد الباب أمام التدخلات الأجنبية فى الموضوع أمريكية كانت أم غيرها، وعدم إتاحة الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لكى تمارس حقها المزعوم فى التفتيش على الأوضاع الدينية فى العالم وكأنها هى الممثلة للحكومة العالمية، وهى المشرع الأوحد.

ولعل هذا يقودنا إلى أن نتأمل بعمق الرؤية القبطية لمبدأ المواطنة وكيفية إعماله فى

سابعاً: المواطنة المصرية

كان من الطبيعى أن أتدرج فى البحث من المواطنة فى زمن العولمة وما تثيره من إشكاليات نظرية وعملية، إلى موضع العولمة فى الخطاب القومى العربى، ثم أصل أخيراً إلى المواطنة من حيث نشأتها ومسارها التاريخى والممارسات الخاصة بها فى مصر المعاصرة. وليس هذا غريباً، ذلك أن مختلف دول العالم تتحرك فى دوائر ثلاث أساسية: الدائرة العالمية، والدائرة الإقليمية، والدائرة القطرية. ولعل إدراكنا لهذه الدوائر المتعددة من الحركة هو الذى قادنى عام ١٩٨٥ إلى تخطيط «التقرير الإستراتيچى العربى» الذى أصدره مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيچية فى نفس العام على أساس هذه الدوائر الثلاث. وظل هذا تقليداً بحثياً ثابتاً فى الأعداد المتتالية من التقرير. ومن هنا كان التقرير ينقسم عادة إلى ثلاثة أقسام: النظام العالمى، والنظام الإقليمى العربى، والوضع المصرى سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً.

غير أنه منذ عام ١٩٨٥ طرأت تحولات كبرى على هذه الدوائر، فأصبحت الدائرة العالمية- بحكم بروز وسيادة ظاهرة العولمة- تكاد أن تكون أهم هذه الدوائر قاطبة، بحكم تأثيرها البالغ على سياسات الدول وإتجاهاتها. ففى السياسة ظهرت شعارات العولمة السياسية، وهى الديموقراطية والتعددية وإحترام حقوق الإنسان. ولا يخفى أن جوهر هذه الشعارات جميعاً هى فكرة المواطنة، بمعنى تساوى كافة أعضاء مجتمع معين من المواطنين فى الحقوق والواجبات. وبرزت ظواهر التدخل السياسى فى الدول التى لاتستجيب لمبادئ العولمة السياسية. وهذا التدخل يأخذ أحياناً شكل التدخل بالقوة، إن عمد نظام سياسى إلى ممارسة القهر والإستبداد المكشوف ضد أبناء الشعب، وقد يأخذ شكل التدخل المعنوى الذى يأخذ شكل الإدانة العالمية التى تقوم بها الحكومات، أو جمعيات حقوق الإنسان، مثل منظمة العفو الدولية وغيرها. وفى رأينا أننا نتجه إلى وضع سيصبح فيه إحترام الديموقراطية محكاً لشرعية أى نظام سياسى، بحيث يجوز للمجتمع الدولى- رغم الصعوبات النظرية والعملية فى الموضوع- التدخل لإصلاح الوضع السياسى المتدهور، أو لاقتلاع النظام الإستبدادى.

ونحن نتابع بطبيعة الأحوال إهتمام المجتمع العالمى بموضوع عدم إحترام التعددية، ويبدو ذلك فى التركيز على حقوق الأقليات وحقوقها الثقافية والسياسية، وفى نفس الوقت لايغيب

عنا أن قضية حقوق الإنسان أصبحت من أبرز القضايا ونحن فى بداية القرن الواحد والعشرين.

غير أن الدائرة العالمية بالرغم من أهميتها المتزايدة، لاينبغى أن تصرف نظرنا عن نمو الدائرة الإقليمية بشكل غير مسبوق. ذلك أننا نعيش عصر التكتلات الكبرى، ولعل من أبرزها الإتحاد الأوربى والذى يمثل نموذجاً فريداً للوحدة السياسية والإقتصادية. وهناك نزوع إلى أن يكون هناك مفاهيم متميزة أوربية فى مجالات متعددة مثل الديموقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، بحكم الظروف الإقتصادية والسياسية والثقافية التى تسود الدول الأوروبية والتى تختلف عن غيرها من الأقاليم فى العالم.

وإذا كانت أوربا قد نجحت فى استكمال دائرتها الإقليمية، إلا أن العالم العربى مازال يتعثر فى مجال التعاون الإقتصادى ولانقول التكامل، فهذا- فيما يبدو- مطلب عسير، نتيجة تخلف وغياب الإرادة السياسية العربية، والدليل على ذلك أن السوق العربية المشتركة مازالت حتى الآن شعاراً مرفوعاً، أكثر منه حقيقة واقعة. وأهم من كل ذلك أنه ليست هناك خطوات منهجية مدروسة، ولنقل ليس هناك مشروع سياسى متكامل لتحقيق الوحدة السياسية العربية. ومع ذلك كان من المهم أن نرصد ونقيم موضع مبدأ المواطنة فى الفكر السياسى العربى المعاصر وفى الممارسة فى نفس الوقت. ومن الطبيعى بعد كل هذه الجولة فى الدائرتين العالمية والعربية أن ننتقل أخيراً إلى الدائرة المصرية.

المواطنة فى السياق المصرى

وأول ملاحظة نسجلها فى هذا المجال أنه ليس هناك فى الأدبيات المصرية إهتمام واضح بتأصيل مفهوم المواطنة وربطه ربطاً وثيقاً بالديموقراطية، بإعتبارها جوهراً من جواهرها الأساسية. ولعل ذلك يرد إلى تذبذب المسار الديموقراطى المصرى. فى فترة ما، وخصوصاً فى مرحلة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، وعلى وجه التحديد بعد صدور دستور عام ١٩٢٣، إنتعشت الأفكار الخاصة بالديموقراطية والمواطنة، وإن كنا لا نجد مؤلفات عميقة فى الموضوع، ما عدا كتب القانون الدستورى التى كتبها كتاب من خارج الجامعة. وكان مقدراً لتيار البحث والتأليف فى الموضوع أن ينمو ويتعمق، مع انتشار موجة الديموقراطية فى العالم. غير أن ثورة يوليو ١٩٥٢ قطعت هذا المسار، لأنها عطلت النظام الديموقراطى الى كان مطبقاً فى مصر حين ألغت الأحزاب السياسية عام ١٩٥٤، ودخلت فى تجارب متعددة للتنظيم السياسى الواحد. بدأت بالإتحاد القومى وإنتهت بالإتحاد الإشتراكى، مما أثر تأثيراً سلبياً على الإهتمام النظرى بتأصيل فكرة المواطنة. غير أن الأخطر من كل ذلك هو الممارسة

السياسية لثورة يوليو ١٩٥٢ والتى إختزلت المواطنة فى بعد واحد- وإن كان بالغ الأهمية- وهو الإعلاء من شأن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية فى العمل والتعليم والتأمينات الصحية والإجتماعية، وألغت عملياً الحقوق السياسية للمواطنة، وأبرزها الحق فى المشاركة السياسية وإتخاذ القرار. تم ذلك نتيجة سيادة النظام السلطوى، والذى غيب فى الواقع الإرادة السياسية للمواطنين، على أساس أن القيادة السياسية أخذت تفويضاً شعبياً غير مكتوب يكفل لها الحديث باسم الجماهير، وتغيير البنية الإقتصادية والإجتماعية لمصلحتها.

وإذا كنا- فى مجال الإنتقال إلى الدائرة المصرية فى مجال المواطنة- قد إهتممنا بعرض وتحليل الرؤى الإسلامية فى هذا المجال فذلك يرد أساساً إلى أن التيارات الإسلامية صعدت فى العقود الأخيرة، وبرز لها خطاب مؤثر على الساحة المصرية، مثل ضغطاً على السلطة من نواحى شتى، وكان له تأثير بالغ على الإتجاهات الإجتماعية والثقافية والسياسية فى البلاد. ومشكلة هذا الخطاب أنه ليس خطاباً واحداً، وإنما هو ينقسم فى الواقع إلى خطابات متعددة، بالرغم من صدورها عن مرجعية واحدة هى النصوص المقدسة فى القرآن الكريم أو السنة النبوية، أو الممارسات الإسلامية فى العصور القديمة. ونستطيع أن نميز بسهولة فى هذه الخطابات بين خطابات متطرفة تقوم على أساس رؤية محافظة ورجعية للنصوص، بما يخدم رؤية تقليدية للعالم، لاتضع أى إعتبار للتغيرات العالمية أو الإقليمية أو المحلية، ورؤية عصرية تحاول من خلال الإبداع تجديد الفقه الإسلامى والتصدى بشجاعة للتعامل الإيجابى الخلاق مع مشكلات العصر، بما يتضمنه ذلك من إجتهادات جسورة فى مجال النقد الذاتى. وتبرز الفروق واضحة تماماً بين الرؤيتين فى مجال النظر إلى غير المسلمين. وأصحاب الرؤية المتطرفة ما زالوا يرددون الأحكام القديمة عن الذمة وأهل الذمة، والتى كانت بنت زمانها، أما أصحاب الرؤية العصرية، والذين أشرنا إلى إجتهاداتهم فى المقال الماضى، فهم هؤلاء الذين قرروا بكل وضوح وجلاء أن مبدأ المواطنة يسرى على الجميع مسلمين وغير مسلمين.

وإذا تأملنا الوضع فى مصر فلابد أن يلفت نظرنا أن عدداً من المؤسسات القبطية والباحثين الأقباط إهتموا بموضوع المواطنة أبلغ الإهتمام. وذلك بحكم الجدل الذى دار فى العقود الأخيرة عن وضع الأقباط فى الجماعة الوطنية المصرية، من زاوية بعض المشكلات التى يعانون منها، أو من ناحية إنسحابهم الملحوظ من الحياة السياسية المصرية، والذى يكشف عنه إنحسار مشاركتهم السياسية.

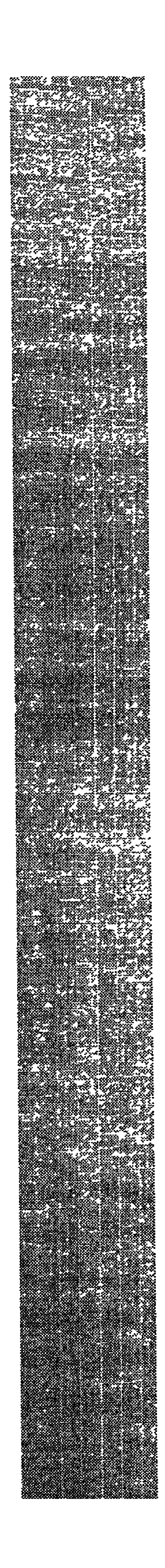
ويمكن القول أنه يقع فى مقدمة المؤسسات القبطية التى تولى موضوع المواطنة إهتماماً

خاصاً المركز القبطى للدراسات الاجتماعية الذى تأسس عام ١٩٩٤، حيث نجد أن قضية المواطنة تحتل مكاناً بارزاً فى توجهات المركز، لدرجة أنه أنشأ وحدة بحثية خاصة باسم «وحدة المواطنة»، تقديراً منه أن المواطنة هى المدخل الطبيعى لتطور الجماعة الوطنية، فالمواطنة- كما يقرر سمير مرقس مستشار المركز فى تقديمه لكتاب الدكتور وليام سليمان قلادة «مبدأ المواطنة» الذى نشره المركز فى مايو ١٩٩٩ - «تحمل فى جوهرها كقيمة عليا فى حياة المجتمعات، المساواة بين الجميع، كذلك التمتع الطبيعى بالحقوق بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية. وما النصوص الدستورية والقانونية إلا تعبيرات يتم التوافق عليها بين المواطنين لكفالة وتنظيم المساواة من جهة، ووصول الحقوق لهؤلاء المواطنين من جهة أخرى».

ومن الطبيعى أن يهتم المركز القبطى للدراسات الإجتماعية بنشر أعمال الفقيه القانونى البارز والمفكر المصرى الكبير المرحوم الدكتور وليام سليمان، لأنه- بدون أدنى مبالغة- يمكن إعتباره فقيه المواطنة فى الفكر المصرى المعاصر. ولا شك أن بحوثه التاريخية وتأصيلاته النظرية فى الموضوع من أبرز الإبداعات المصرية فى الميدان، لأنه كان عاشقاً لمصر متعمقاً فى تاريخها، وقادراً على صياغة المبادرات الخلاقة لتحقيق الوحدة الوطنية.

ويكشف عن ذلك مقالاته ودراساته التى جمعها المركز القبطى للدراسات الإجتماعية فى كتاب «مبدأ المواطنة» الذى أشرنا إليه من قبل، ويضم هذا الكتاب بحثاً عميقاً عنوانه «من أصول وحدة الشعب المصرى» يضم ثلاثة أقسام مترابطة وهى الأرض، والشعب، والنظام السياسى. كما أنه- بالإضافة إلى ذلك- يضم بحثاً تاريخياً موثقاً بعنوان «من تاريخ الحركة نحو المواطنة». وهى بحوث تستحق أن نقف أمامها بالعرض والتحليل.

وهناك جيل آخر من الباحثين الأقباط مارسوا الإجتهاد فى تأصيل موضوع المواطنة وتتبعوا مسارها التاريخى فى مصر ووضعها الراهن وآفاقها المستقبلية، وقد يكون من أبرزهم سمير مرقس الذى أصدر كتاباً بالغ الأهمية عنوانه «الحماية والعقاب: الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط: من قانون الرعاية المذهبية إلى قانون الحرية الدينية» دراسة خاصة عن الأقباط: التاريخ، المواطنة، الهموم، المستقبل (نشر دار ميريت ٢٠٠٠). هذه الدراسات العميقة لوليام سليمان قلادة ومن تبعه من أجيال الباحثين الأقباط الشباب تستحق منا وقفة تحليلية ونقدية متعمقة.



ثامناً : مبدأ المواطنة

ليس غريباً أن يشغل موضوع المواطنة العلماء الإجتماعيين وصناع القرار السياسيين فى مختلف أقطار العالم بما فيها الوطن العربى بطبيعة الأحوال. ذلك أن التغيرات العالمية التى حدثت فى العقود الأخيرة ومن أبرزها ظاهرة العولمة بتجلياتها السياسية والإقتصادية والثقافية، قد جعلت موضوع المواطنة يصعد إلى الصدارة فى إهتمامات الدول. ولعل من أبرز المشكلات الراهنة هو طوفان الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال وبخاصة الدول الأوروبية. وهؤلاء المهاجرين الذين يتدفقون بطرق شرعية وغير شرعية، يحاولون فى الواقع أن يجدوا لهم ولأبنائهم مستقبلاً أفضل، بعد أن يئسوا من تحقيق ذواتهم، إما لسيادة الطغيان السياسى فى بلادهم، والذى حول الناس إلى رعايا خاضعين للقهر والتسلط، بدلاً من أن يكونوا مواطنين لهم حقوقهم الدستورية المحترمة، أو لشيوع البطالة وسيادة ثقافة الفقر بكل ما تحمله فى طياتها من تخلف ثقافى وإجتماعى.

ومن هنا جابهت دول الشمال المشكلة التى تتمثل فى كيفية إستيعاب هؤلاء المهاجرين، وهل تمنحهم الجنسية، وبالتالى يصبحون مواطنين كاملى الأهلية، أم تحرمهم منها، ويصبحون بالتالى مقيمين وليسوا مواطنين، بما يترتب على هذا من مشكلات سياسية واجتماعية وثقافية. وحتى لو منحت هذه الدول الجنسية لهؤلاء المهاجرين، فهناك مشكلات أخرى تتمثل فى سيادة ظاهرة كراهية الأجانب من قبل سكان البلاد الأصليين، بالإضافة إلى بروز ثقافات فرعية لهم إلى جانب الثقافة العامة السائدة، مما يولد فى كثير من الأحيان صراعات ثقافية تجعل من الصعب على الدولة أحياناً السيطرة عليها.

أما فى الوطن العربى فقضية المواطنة أصبحت قضية ملحة، تحتاج إلى حلول إبداعية وذلك لسببين: الأول منهما سيادة النظم السياسية العربية السلطوية، التى وإن أعطت المواطنين بعض الحقوق الإجتماعية والإقتصادية- على تفاوت كبير بين نظام وآخر- إلا أن غالبيتها تسلب المواطنين حقوقهم السياسية. ونعرف أنه لا ينبغى أن نعمم فى هذا المجال. فهناك أقطاراً عربية تعطى لمواطنيها قدراً من الحقوق السياسية، وإن كانت ليست كاملة، فى ضوء التقاليد الخاصة بحصار قوى المعارضة حتى لاتصل إلى الحكم فى ضوء مبدأ تداول السلطة. غير أن هناك أقطاراً عربية متعددة ألغت حقوق المواطنة السياسية تماماً، فى ضوء سيادة حزب سياسى واحد يحتكر العمل السياسى، أو فى نظم ليست فيها أحزاب سياسية أصلاً.

ونحن نعيش فى عصر الموجة الثالثة من الديموقراطية، التى صاحبت صعود نجم العولمة السياسية، والتى تؤكد فى شعاراتها على الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. ومعنى ذلك أن المجتمع العالمى لن يتسامح كثيراً فى المستقبل مع النظم السياسية التى تهدد حقوق مواطنيها سواء من زاوية منعهم قسراً من التمتع بحقوقهم السياسية، أو عدم احترام التعددية الثقافية لبعض فئات المواطنين، أو إهدار حقوق الإنسان لكل المواطنين.

ومن هنا على الدول العربية أن تراجع أوضاع المواطنة فى بلادها من كافة زواياها وأقطارها. ولعل نقطة البداية تكون هى الإنفتاح الديموقراطى. وإذا كانت هناك شواهد على ذلك فى بعض البلاد العربية، إلا أن خطوات هذا الإنفتاح مازالت بطيئة وحذرة أكثر مما ينبغى، ومتعثرة فى بعض الأحيان.

غير أنه بالإضافة إلى مشاكل توسيع دائرة الديموقراطية، هناك مشكلات الأقليات فى الوطن العربى، والتى لم يستطع الخطاب السياسى السائد حتى الآن أن يبلور بصددها خطة متكاملة من النواحى الثقافية والسياسية. ولاشك أن قضية المواطنة الكاملة تقع فى قلب هذه المشكلة.

تأصيل مبدأ المواطنة

وقد سبق لنا أن ذكرنا فى المقال الماضى أن الفقيه القانونى والمفكر المصرى البارز الدكتور وليام سليمان قلادة يكاد أن يكون هو فقيه نظرية المواطنة بإمتياز.

وذلك أنه بإعتباره مفكراً قبطياً كانت قضية حياته هى الحفاظ على الوحدة الوطنية المصرية ضد كل إتجاهات التطرف، ومحاولات الوقيعة بين المسلمين والأقباط، سواء نبعت من الداخل، أو جاء ت فى صورة تدخلات غير مقبولة من الخارج. ومن هنا إهتم إهتماماً بالغاً بالتحديد الدقيق لمعنى المواطنة، ليس ذلك فقط ولكنه من خلال جهد فكرى إبداعى حرص على إتباع المنهج التاريخى لبيان مقومات الكيان المصرى، وتحديد أصول وحدة الشعب المصرى التى تقوم على الأرض والشعب والتنظيم السياسى، بالإضافة إلى تتبع تاريخ الحركة نحو المواطنة.

وقد استطاع وليام سليمان قلادة فى مفتتح كتابه عن مبدأ المواطنة أن يحدد معناها بشكل غير مسبوق، بصورة تكاد أن تكون ملامح نظرية متكاملة عن المواطنة تستحق التأمل العميق. ويبدأ بالقول أن «حقوق الإنسان نوعان: الحقوق المدنية والحقوق السياسية. الأولى تهدف إلى ضمان مجال شخصى لكل عضو فى الجماعة يمارس فيه بحرية نشاطاً خاصاً دون تدخل من الغير أو من الدولة طالما أنه لم يرتكب ما يخالف القانون مثل حرية الرأى وحرمة المنزل وحق الملكية. أما النوع الآخر من الحقوق فهو أكثر فاعلية، إذ تضمن لصاحبها

المساهمة الإيجابية فى ممارسة السلطة العامة فى بلاده، من خلال المشاركة فى مؤسسات الحكم السياسية والقانونية والدستورية».

ويضيف «ولا تكون صفة المواطنة إلا لمن تكون له- طبقاً للدستور والقانون- هذا النوع الثانى من الحقوق، أى أن المواطن هو الذى يشارك فى حكم بلاده. أما الأفراد المقيمون على أرضها والذين يجبرون على الإنصياع للأوامر الصادرة دون أن يسهموا بشكل ما فى إعدادها وإصدارها مثل الأجانب، هؤلاء السكان مع إمكانية تمتعهم بالحقوق المدنية لايمكن إعتبارهم مواطنين، أى أعضاء أصلاء فى الجماعة السياسية يساهمون فى توجيه حياتها. هكذا يمكن القول بأن النوع الأول من الحقوق هى حقوق الإنسان بصفة عامة أما النوع الثانى فهى حقوق المواطن».

ويلفت النظر فى نظرية المواطنة عند ويليام سليمان قلادة أنها تركز على أهمية وعى الإنسان بأنه مواطن أصيل فى بلاده، وليس مجرد مقيم يخضع لنظام معين دون أن يشارك فى صنع القرارات داخل هذا النظام. ويعتبر الوعى بالمواطنة نقطة البدء الأساسية فى تشكيل نظرته إلى نفسه وإلى بلاده وإلى شركائه فى صفة المواطنة، لأنه على أساس هذه المشاركة يكون الإنتماء إلى الوطن.

وهكذا يربط ببراعة شديدة الشعور بالإنتماء بتمتع المواطن بكافة حقوق المواطنة. ومن هنا يمكن القول أن ضعف الشعور بالإنتماء الذى نلاحظه فى عديد من المجتمعات العربية لايرد إلى عيوب أصيلة فى شخصية بعض الأفراد، أو إنحراف شخصى فى مجال العاطفة الوطنية، وإنما إلى إحساس شرائح من المواطنين أنهم لاينالون مايستحقونه من حقوق المواطنة، سواء على الصعيد السياسى أو الإقتصادى أو الإجتماعى والثقافى. ذلك أن لصفة المواطنة ثلاثة أركان: الإنتماء للأرض، والمشاركة، والمساواة أى الندية. غير أن الدكتور قلادة ينتقل من مستوى الفرد ووعيه بالمواطنة إلى مستوى الجماعة. فيقرر أنه حين تنجح الجماعة فى حركتها الوطنية والدستورية، أى حين تنجح الجماعة فى استخلاص حقوق الوطن والمواطن تتبدى «اللحظة الدستورية» فتتحول الأرض إلى «وطن» والإنسان الذى يحيا عليها ويشارك فى صياغة حياتها إلى «مواطن» حينئذ يسجل مضمون هذه اللحظة فى وثيقة هى الدستور».

واللحظة الدستورية هى التعبير عن «الشرعية» التى تسندها حركة الجماعة، والمطلوب أن يعيش المجتمع فى لحظة دستورية دائمة، بمعنى أن تسرى قيم الدستور فى كل قانون أو لائحة أو قرار أو عمل يصدر عن السلطة.

ويفرق الدكتور قلادة تفرقة هامة بين «الدستور- البرنامج» و«الدستور القانون». وأساس التفرقة أنه لايكفى القول بثبوت الحقوق السياسية لأعضاء جماعة معينة وجود «نصوص» تقرر ذلك فى وثيقة خاصة كالدستور أو إعلانات الحقوق. ويبدو صدق هذه الملاحظة فى أن

عديداً من الدول العربية لها دساتير تتضمن نظماً سياسية مثالية، وقوائم لحقوق يفترض أن يتمتع بها مواطنوا هذه الدول، فى حين أن ذلك بعيداً تماماً عن الممارسة الواقعية. وعلى ذلك فالدستور القانون «الذى يعبر عن حركة واقعية هو المحك فى الحكم على التطبيق الفعال لقواعد المواطنة السياسية والإجتماعية على السواء.

وتطبيقاً لهذه المعايير حاول قلادة أن يتبين نشأة مفهوم المواطنة فى مصر بإعتبارها نموذجاً، فتابع الحركة الدستورية المصرية لكى يحدد متى وكيف بزغت اللحظة الدستورية المنطوية على إقرار مبدأ المواطنة صفة لكل مصرى. وتكشف له أن هناك حقيقة أساسية فى التاريخ المصرى وهى الإنفصال القاطع بين الحكام والمحكومين، الذى إستمر على مدى مئات أو آلاف السنين. ومن هنا نشأ- من خلال ممارسات الحكم على مر العصور- مايمكن تسميته فقه الحكام الذى يؤصل ويبرر حقوق الحكام وأساس هيمنتهم على المحكومين. غير أنه- عبر الزمن- تبلور من خلال النضال السياسى والفكرى والشعبى فقه آخر مضاد هو «فقه المحكومين» الذى يركز على حق المحكومين فى عبور حاجز السلطة وذلك بناء على عقد إجتماعى بينهم صريح أو ضمنى، يقرر حقوقهم والتزاماتهم فى المستقبل على أساس المشاركة والمساواة أى الندية. وحين تنجح الحركة الدستورية- الوطنية فى إختراق حاجز السلطة ليجلس المحكومين معاً فى مراكز السلطة، ويبرز إجماع الشعب حول منطلق لمشروع وطنى للنهضة، تتم اللحظة الدستورية وتتحول الأرض إلى وطن، ويتحول الإنسان الذى يحيا عليها إلى مواطن.

أليس فى هذه النظرية إشارة بارزة لحركة الشعوب فى مختلف أنحاء الأرض سعياً وراء استخلاص حق المواطنة من براثن النظم المستبدة؟ نعم ولكن هذه الحركة تكتسب الآن فى عصر العولمة معانٍ مختلفة، ولها دلالات سياسية محددة وآثار عالمية بالغة العمق.

فحركة الشعوب أصبح يدعمها المجتمع العالمى ممثلاً ليس فقط فى منظمات الأمم المتحدة، ولا فى مواقف الدول التى تدافع عن الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان بطريقة موضوعية، وإنما المجتمع المدنى الكونى والذى يتشكل من مجموعات متعددة من الجمعيات الأهلية غير الحكومية مثل منظمة حقوق الدولية وغيرها. وكل هذه المكونات المتعددة للمجتمع العالمى أصبح لها وزن كبير فى تحديد طرق التعامل مع النظم المستبدة، بل وفرض العقوبات عليها.

ومن ناحية أخرى لم يعد مقبولاً فى عصر العولمة، حيث بدأت إرهاصات تشكل ثقافة عالمية تؤمن بالتنوع البشرى الخلاق، إنكار صفة المواطنة على المهاجرين من الجنوب إلى الشمال. وعلى ذلك فترسيخ قواعد المواطنة الكاملة لكل من توافرت فيه شروطها، يصبح هو الأداة المثلى لمواجهة سياسات العنصرية الجديدة فى الدول الغربية، والأعراف الفاسدة الخاصة بالتمييز فى دول الجنوب المتعددة.

تاسعاً : إستعادة المواطنة

تدور فى الوطن العربى فى الوقت الراهن معركتان، إحداهما سياسية والأخرى فكرية. أما المعركة السياسية فتدور حول عملية إحياء المجتمع المدنى فى بعض الأقطار العربية، وتأسيس هذا المجتمع فى أقطار عربية أخرى. والمجتمع المدنى مصطلح أصبح متداولاً بكثرة فى العقدين الأخيرين، ويقصد به الهيئات والجمعيات غير الحكومية مثل الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات الأهلية. هو بعبارة أخرى هذا الفضاء الواسع الذى يشغل المسافة بين الدولة والفرد، حيث تقوم مؤسساته على إدارة النقاش العام حول سياسات الحكومة وإختياراتها، وإبداء الرأى حول مدى رشد عملية صنع القرار على مختلف الأصعدة.

ونقصد بعملية إحياء المجتمع المدنى فى بعض الأقطار العربية، أنه كان موجوداً وفاعلاً فى بعض المراحل التاريخية، ثم جمد نتيجة تغير النظام السياسى من الديموقراطية إلى السلطوية كما هو الحال فى مصر. قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ كان هناك مجتمع مدنى فاعل يضج بالحركة والحياة، ولكن بعد الثورة تم تجميده بعد إلغاء الأحزاب السياسية عام ١٩٥٤، وتأميم النقابات العمالية والمهنية، فتحولت إلى نقابات تسيطر عليها الحكومة، والسيطرة على حركة الجمعيات الأهلية. وكما كان الحال فى سوريا قبل الإنقلابات العسكرية المتعددة التى ألغت الممارسة، وخصوصاً بعد سيطرة حزب البعث على حركة المجتمع السياسى ومصادرته لكل الأصوات المستقلة.

فى مصر منذ عقدين على الأقل محاولات جسورة لإستعادة المجتمع المدنى لحيويته من خلال تفعيل مؤسساته القديمة، وإستحداث مؤسسات جديدة، أبرزها منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان. والدولة من خلال قانون الجمعيات الأهلية تحاول السيطرة على حركة هذه المؤسسات. أما فى سوريا فتدور فى الوقت الراهن محاولة لإحياء المجتمع المدنى، وإن كان الحرس السياسى القديم قد انقض عليها مبكراً، محاولاً إجهاضها.

أما الدول العربية التى تتم فيها محاولة تأسيس المجتمع المدنى، فهى تلك الدول التى لم تشهد من قبل مجتمعات مدنية، نتيجة تاريخ تطورها السياسى الخاص وغياب تقاليد النقاش العام.

فى كل هذه الحالات، فإن الجهد الحقيقى ينصب فى الواقع على استعادة المواطنة، بما تعنيه من المساواة لكافة أفراد الوطن، بغض النظر عن ديانتهم أو أصولهم العرقية، والمشاركة فى عملية إتخاذ القرار على الأصعدة المحلية والقومية. بعبارة أخرى هى عملية تحويل المنتمين إلى وطن عربى معين من وضع الرعايا الذين سلبتهم النظم السياسية العربية السلطوية حقوقهم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، إلى وضع المواطنين الذين بحكم الدساتير إن وجدت، أو بحكم مواثيق حقوق الإنسان العالمية لهم حقوق ثابتة وعليهم واجبات أيضاً.

قد يبدو من مفارقات التاريخ أن الوطن العربى وهو على مشارف القرن الحادى والعشرين، حيث تجهد المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء للإنتقال إلى نموذج مجتمعات المعلوماتية والمعرفة فى سياق ديموقراطى، تشغله بالكامل عملية إستعادة المواطنة، والتى هى أساس أى نظام سياسى ديموقراطى معاصر، وتعتبر بديهية من بديهيات الممارسات السياسية المعاصرة.

غير أنه بالإضافة إلى هذه المعركة السياسية الخاصة بالمجتمع المدنى، هناك معركة فكرية يقودها المثقفون العرب، تدور حول صياغة مشروع نهضوى يقود التقدم العربى المطلوب بعد إنتهاء القرن العشرين بكل عواصفه عالمياً وعربياً. وفكرة المشروع الحضارى تغازل المثقفين والمفكرين العرب منذ عقود، وتتعدد بصددها الإجتهادات، بل وتتعارض أحياناً فى منطلقاتها وسياساتها المقترحة. ويمكن القول بصفة عامة أن هناك إتجاهين رئيسيين بهذا الصدد، الإتجاه الأول يسعى إلى صياغة مشروع حضارى علمانى يضم أفكار الليبراليين والإشتراكيين والماركسيين والقوميين، والآخر مشروع حضارى إسلامى يتجه إلى إعادة إحياء بعض التقاليد الإسلامية بإعتبارها النموذج الذى ينبغى أن يحتذى، والذى يقوم على أن الإسلام دين ودولة. وهذا الإنقسام الفكرى يعكس فى الواقع الصراع الثقافى العنيف الذى يدور منذ عقود فى الوطن العربى بين أنصار كل إتجاه، وهو الصراع الذى يدور بين أنصار العلمانية بمعنى الفصل بين الدين والدولة، وأنصار المفهوم الدينى الذين يذهبون إلى أن الإسلام دين ودولة.

وتبدو أهمية صياغة مشروع نهضوى عربى فى المؤتمر الحاشد الذى دعا إليه مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت، لمناقشة الموضوع فى حضور ممثلين لكافة التيارات الفكرية العربية الفاعلة، وقدمت إليه أبحاث متنوعة من المتوقع أن توضح مدى واقعية فكرة

المشروع الحضارى العربى، وإتجاهاته الرئيسية.

غير أنه يمكن القول أن كلتا المعركتين ونقصد إحياء المجتمع المدنى، وبلورة مشروع نهضوى عربى، تدوران فى سياق سياسى سلطوى، تستبد فيه الأنظمة السياسية بالسلطة، ومن هنا فإن جوهر هذه المعارك جميعاً هى محاولة إستعادة المواطنة من جديد التى فقدها إلى حد كبير المواطنون العرب فى المشرق والمغرب فى نصف القرن الماضى!

البعد التاريخى للمواطنة

وينبغى فى الواقع حين نناقش موضوع المواطنة فى أى بلد عربى أن نلتفت إلى البعد التاريخى. ونعنى بذلك على وجه التحديد أن المواطنة فى نشأتها وتطورها ووضعها الراهن تأثرت تاريخياً وتتأثر اليوم بأوضاع سياسية وإقتصادية وإجتماعية شتى. ومما لاشك فيه أن المواطنة تأثرت فى الوطن العربى بالوقائع التى تتعلق بخضوع عديد من البلاد العربية للإستعمار أو للإحتلال أو لنظم الوصاية والإنتداب. هذه الأوضاع أثرت على وضع المواطنة للمواطنين العرب فى هذه البلاد بدون أدنى شك، من زاوية حرمانهم من حقوقهم السياسية والإقتصادية والإجتماعية. غير أن المواطنة تغير وضعها بطبيعة الأحوال حين نالت هذه البلاد العربية المحتلة استقلالها فى بداية الخمسينات. غير أنها تفاوتت حظوظها فى إتاحة الفرصة لمواطنيها بالتمتع الكامل بثمار المواطنة، حسب النظام السياسى الوطنى الذى تمت إقامته ومدى ديموقراطيته أو سلطويته، ودرجة إنفتاحه الثقافى وقبوله بالتعددية أو إنغلاقه وجموده.

ويمكن للتدليل على أهمية البعد التاريخى فى تأسيس المواطنة وتطوراتها عبر الزمن أن نعتبر فى هذا الصدد مصر نموذجاً.

ونستطيع فى هذا الصدد أن نعتمد بصورة أساسية على محاولة إبداعية قام بها سمير مرقس فى كتابه الهام الذى سبق أن أشرنا له وهو «الحماية والعقاب: الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط» فقد تناول فى فقرة عنوانها: «المواطنة: مسارها التاريخى فى مائتى سنة وإشكالياتها المعاصرة «المراحل الخمس التى مرت فيها المواطنة فى مصر كما يراها.

والمرحلة الأولى هى مرحلة ((بزوغ المواطنة))وإقرارها من فوق. ويقصد بها على وجه التحديد فترة مشروع محمد على الذى مثل بداية الدولة الحديثة فى مصر والتى شهدت

بداية لتحقيق التكامل الوطنى بين المصريين جميعاً. ويستند إلى طارق البشرى الذى يقرر «أن من يطالع التاريخ المصرى ليكتشف فى وضوح أن ثمة تلازماً تاريخياً بين بداية تكوين الجماعة الوطنية المصرية فى العصر الحديث وبين بناء الدولة المدنية على عهد محمد على، وليس من شطط التعبير القول مجازاً فى هذا الخصوص بأنه فى البدء كان الدولة».

والمرحلة الثانية هى مرحلة تبلور المواطنة والإلتفاف القاعدى حولها. ويقصد بها سمير مرقس ثورة ١٩١٩ والتى أعطت للمواطنة مضموناً جماهيرياً إجتماعياً، كما كرست فعلياً مفهوم التكامل الوطنى، بل تجاوزته إلى الإندماج الوطنى بفضل التحقق العملى لشعار وحدة عنصرى الأمة وهم المسلمون والأقباط.

عقب ثورة ١٩١٩ قاد حزب الوفد التطور السياسى الليبرالى وإنتهى ذلك بوضع دستور عام ١٩٢٣، الذى ساعد على إستيعاب كل القوى الإجتماعية والسياسية فى المجتمع المصرى.

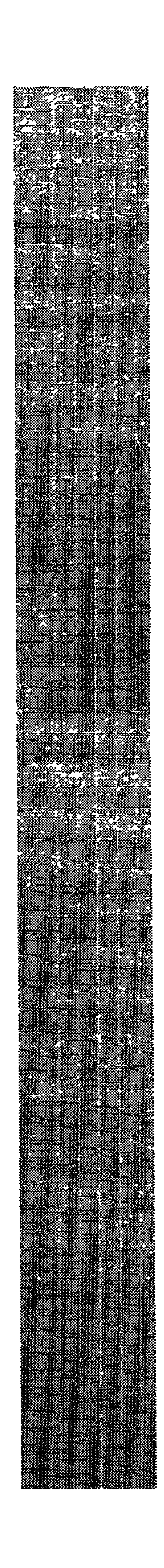
وننتقل إلى مرحلة «المواطنة المبتسرة» ويقصد بها الإقتصار على البعد الإجتماعى للمواطنة وذلك فى فترة ثورة يوليو ١٩٥٢ الأولى، ونعنى المرحلة الناصرية من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠ . فقد إهتمت الثورة فى هذه المرحلة– من خلال تركيزها على الكفاية والعدل– أن تعطى المواطنين حقوقهم الإجتماعية الضائعة فى التعليم والعمل والتأمينات الإجتماعية. وقد إستفاد الأقباط كغيرهم من المواطنين المصريين من هذه الفرص، وإن كانوا قد عانوا جميعاً من تجاهل الجانب السياسى للمواطنة، وضعفت من ثم المشاركة السياسية للجميع. وكان ذلك نتيجة لازمة لنظام الحزب السياسى الواحد ومصادرة كافة الأصوات السياسية الأخرى.

ويشير سمير مرقس إلى مرحلة رابعة هى مرحلة «تغييب المواطنة» ويقصد تديين الحركة السياسية فى المرحلة الساداتية من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٦ . وهى المرحلة التى شهدت– كما يقرر– الإعتماد على الدين فى إدارة شئون الحكم، سواء برفع شعار العلم والإيمان، أو إستخدام سلاح الفتاوى الدينية لتمرير القرارات السياسية، أو الإعتماد على بعض التيارات الإسلامية فى إطار الصراع السياسى مع قوى المعارضة.

ويقرر سمير مرقس أنه فى ظل هذا المناخ بدأت تثار قضايا لم تكن مثارة من قبل تتعلق بالمواطنة والمساواة، وبدأ التشكيك فى قيم أصيلة إكتسبتها معاً مكونات الجماعة الوطنية عبر التاريخ من خلال النضال المشترك ليعاد طرحها من جديد.

ونصل أخيراً إلى مايسميه الباحث مرحلة «المواطنة المستعادة» أو محاولة إستعادة المسار الطبيعي، والتي تبدأ مع تولى الرئيس محمد حسني مبارك حتى اليوم. وهي في نظر الباحث مرحلة تمثل محاولة لإعادة التوازن للحياة السياسية المصرية. وهذه المحاولة تقابلها صعوبات شتى، أهمها الفجوة بين شعارات توسيع المشاركة السياسية والواقع الذي يزخر بعقبات متعددة تحول دون تحقيق هذه الشعارات، بالإضافة إلى محاولات بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة هدم الشرعية القائمة من خلال الإرهاب الذي وجه طلقاته ضد كافة المواطنين مسلمين وأقباطاً، وإن كانت بعض هذه الطلقات وجهت أساساً ضد الأقباط. والنتيجة العملية أنه «رغم التأكيد على قيم المواطنة والمساواة من قبل النظام السياسي إلا أنه وعلى أرض الواقع تتغير بعض الشئ إمكانية تجسيد هذه القيم عملياً من خلال مشاركة فعالة».

هكذا خلص سمير مرقس الذي ألقى بأضواء كاشفة على أهمية البعد التاريخي في دراسة الأوضاع الراهنة للمواطنة.



عاشراً: العلمانية والمواطنة

قامت الدولة الحديثة التى عادة مايطلق عليها «الدولة- الأمة» على أنقاض الإمبراطوريات التى كانت تجمع فى إطارها أشتاتاً من الجماعات العرقية، وثقافات فرعية شتى. وإذا أخذنا الإمبراطورية العثمانية على سبيل المثال التى إتسعت رقعتها الجغرافية لتشمل أقاليم شتى بكل ما إنطوى تحت سلطتها من شعوب متعددة، لأدركنا حجم التنوع العرقى والثقافى الذى كان سمة أساسية من سمات أى إمبراطورية. ومن هنا يمكن القول أن نشوء الدولة الحديثة إرتبط بتفكك الإطار الإمبراطورى للسلطة وتفكيكه- على مايقرر الباحث السورى جمال باروت فى بحثه «الدولة والمواطنة من منظور مختلف»- المنشور فى أعمال ندوة «مستقبل الثقافة العربية» التى نظمها المجلس الأعلى للثقافة عام ١٩٩٧ .

وهذا التطور الحاسم، ونعنى الإنتقال من الإمبراطورية إلى نموذج «الدولة القومية» تم أول ماتم فى أوروبا الغربية، وتحقق أول إعتراف به من خلال معاهدة «وستفاليا عام ١٦٤٨» التى أرست معالم نظام دولى جديد تقوم وحدته الأساسية على الدولة- الأمة.

ونموذج الدولة يقوم على الوحدة، وهكذا نجد الجيش مكون من جنسية واحدة، والقوانين موحدة والسوق واحدة، ولغة التعليم واحدة. وهذا النموذج يعارض نموذج الإمبراطورية الذى ينهض على أساس التعدد، فالجيش متعدد الجنسيات، والأعراف متعددة والسوق الإقتصادية مجزأة، والتعليم موزرع بين هيئات مختلفة. ومن هنا يمكن القول أن منطق الدولة- الأمة- على عكس منطق الإمبراطورية- هو منطق التنظيم والتوحيد والتجريد والتعميم.

ويمكن القول أن أهم تطور حدث فى عملية الإنتقال من الإمبراطورية إلى الدولة القومية هو تحول «رعايا» الإمبراطورية كما كان يطلق على كافة الأشخاص الذين ينضوون تحت لوائها، إلى «مواطنين» فى إطار الدولة القومية الناشئة. أصبحت المواطنة بما تعنيه من حقوق وواجبات هى الصفة التى يتمتع بها كل فرد فى إطار الدولة أيا كان أصله العرقى أو ديانته. وهكذا ترسخت مبادئ المساواة الكاملة بين المواطنين.

الدولة القومية والعلمانية

وليس هناك شك فى أن الدولة القومية التى نشأت على أنقاض الإمبراطوريات المتهاوية،

كان لابد لها أن تقطع مع النزعات السياسية والثقافية التى كانت تميز بين البشر على أساس الأديان التى ينتمون إليها. فما دام كل أعضاء المجتمع الذين يعيشون على إقليم محدد، له حدوده الواضحة التى تفصله عن أقاليم الدول الأخرى، أصبحوا مواطنين بغض النظر عن أصولهم العرقية أو دياناتهم، فقد كان لزاماً أن تتبنى الدولة القومية الناشئة مبدأ العلمانية الذى يفصل بين الدين والسياسة، فى الوقت الذى تحترم فيه الأديان كافة، وتكفل الحرية الكاملة لممارستها.

وقد حرصت الدول القومية التى نشأت فى الوطن العربى، وخصوصاً بعد أن نالت إستقلالها وتخلصت من إسار الإحتلال والإستعمار، أن تبنى دستورها على أساس العلمانية، والذى يكفل فى الممارسة عدم خلط الدين بالسياسة، ورفع الوصاية الدينية عن الممارسات السياسية للدولة، وإتاحة الفرصة فى نفس الوقت لحرية إعتناق الأديان وضمان ممارستها وفق قواعد الدستور والقانون.

غير أن مفهوم العلمانية ذاته والممارسات التى تمت فى ضوئه، كان منذ البداية محل جدل شديد فى الفكر السياسى العربى والمعاصر.

وقد تولى إلقاء الضوء على المفهوم وتتبع مساراته التاريخية وتطبيقاته الراهنة فى المجتمع العربى الباحث المعروف نبيل عبد الفتاح فى كتابه الذى نشره مؤخراً المركز القبطى للدراسات الإجتماعية بعنوان «اليوتوبيا والجحيم: قضايا الحداثة والعولمة فى مصر». ويتضمن هذا الكتاب مجموعة دراسات متنوعة من بينها بحث عن «العلمانية والمجتمع المدنى فى العالم العربى: البحث عن أقنعة جديدة لليوتوبيا الحديثة».

إستطاع نبيل عبد الفتاح بعمق شديد أن يغوص فى أبعاد إشكالية العلمانية بحكم إهتمامه الملحوظ باللغة السياسية العربية بكل ما تحفل به من ممارسات تنزع أحياناً إلى تشويه المفاهيم والمصطلحات على يد جماعات إجتماعية وسياسية محددة، تحقيقاً لأهداف أيديولوجية ترتكز على تشويه ممارسات الدولة العربية المعاصرة التى تقوم على أساس الدستور والتشريعات الوضعية، وتتبنى مبدأ العلمانية، بما يعنيه ذلك من فصل بين الدين والسياسة، وذلك سعياً لإنشاء وتأسيس دولة دينية تقوم- بصورة أو بأخرى- على أساس مبدأ الحاكمية لله.

ويقرر نبيل عبد الفتاح فى مدخل دراسته «أن وراء كل حقل إصطلاحى تاريخ من النزاعات السياسية والتشويه المتبادل بين الخصوم لمصطلحات وأفكار المتنافسين على المسرح السياسى والثقافى والدينى عموماً. وظفت مدارس الفكر والقوى السياسية- الليبرالية والقومية والدينية والماركسية- المصطلحات وقامت بالتلاعب بها وعليها وإضفاء دلالات سلبية أو

إيجابية جديدة على المصطلحات والأفكار. إن غالبية هذه المدارس السياسية قامت بإنقلاب على الأصول أو الجذور المرجعية الغربية والأوروبية للمصطلحات بحيث تقتطع المصطلحات من بيئاتها المجتمعية، ومن حقل دلالاتها الأصلى وتقوم- كل مدرسة ولأسبابها الخاصة- بإضفاء مضامين ودلالات خاصة بها».

وفى تقديرنا أن هذه الملاحظة النافذة تنطبق تماماً على مفهوم العلمانية كما استخدم فى الفكر العربى الحديث والمعاصر.

ولايمكن فهم الصراع حول دلالات مفهوم العلمانية، والتيارات القابلة به كأساس للدولة العربية العصرية أو الرافضة له تماماً، إلا فى إطار تتبع عملية إقتباس عديد من المفاهيم والمصطلحات والنظريات والمذاهب السياسية والإقتصادية من الفكر الغربى الحديث. الغرب بالنسبة للنخب العربية الحديثة كان النموذج والعقبة فى نفس الوقت! كان النموذج لأنه بإنجازاته الباهرة فى الإقتصاد والسياسة والثقافة الإجتماع رمز إلى التقدم بالمعنى الواسع للكلمة، فى الوقت الذى كان يرسف فيه المجتمع العربى فى إسار التخلف بكل صوره ويبحث عن مخرج للتحرر. ولكنه كان العقبة فى نفس الوقت لأن الدول الغربية كانت هى بذاتها وخصوصاً إنجلترا وفرنسا وإيطاليا التى تحتل أو تستعمر الدول العربية أو تضعها تحت نظام الوصاية والإنتداب. ومن هنا أختلطت مسألة إقتباس المفاهيم الغربية مع نزعات الاستقلال والنضال ضد المستعمر الغربى، ودارت معارك ثقافية شتى كجزء من الصراع ضد الإحتلال والثقافة الغربية عموماً.

ويسوق نبيل عبد الفتاح تعريفاً دقيقاً لمفهوم العلمانية وهو أنها «على المستوى الشخصى هى رفض الفرد أن تتشكل معاملاته السياسية بمصادر لايكون لإرادته الحرة المباشرة دخل فى تشكيلها وصياغتها. وعلى المستوى العام تعنى العلمانية المذهب الذى يؤمن بضرورة إبعاد المؤسسات الدينية والمناصب الدينية عن ممارسة أى تأثير أو لعب أى دور فى أى من مجالات الحياة العامة بما فى ذلك التعليم والتشريع والإدارة وشئون السياسة والحكم» (والمرجع هنا محمد محمود ربيع، محرر وآخرين، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، ص ٢٩٨).

وفى تقديرنا أن هذا التعريف يحيط بمختلف مكونات مفهوم العلمانية، غير أن هذا المفهوم كما أشرنا من قبل لم يسلم من التشويه ومحاولات بعض الجماعات الدينية والسياسية محوه من سجل المفاهيم المتداولة، بل ومحاولة إلغاء الممارسات العملية له والتى تتم فى إطار الدستور والقانون. ولايتسع المقام لتتبع المعارك الفكرية والسياسية التى دارت حول مفهوم العلمانية فى العقود الأخيرة فى المجتمع العربى، وقد تكفل بذلك نبيل عبد الفتاح فى دراسته

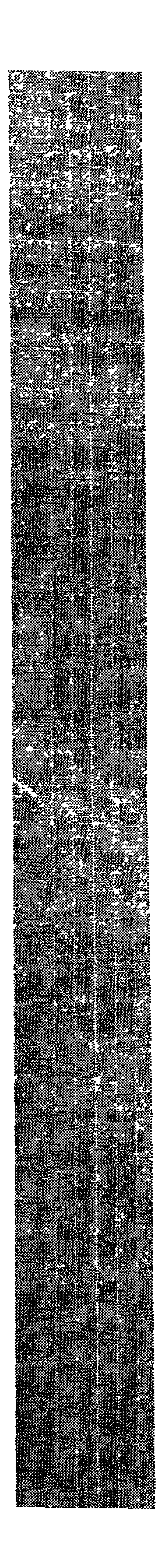
حين تعرض للعلمانية فى مصر والعالم العربى، وخلص فى النهاية إلى أن «الدولة القومية الحديثة والبرلمانات والمؤسسات السياسية ونشأة المجتمع المدنى أدت إلى ميلاد الفرد كفاعل إجتماعى سياسى وليس مجرد شخص قانونى بالمفهوم الذى جاءت به التقنينات القانونية الوضعية النابليونية».

وهكذا يمكن القول أن إنتاج الفرد والمجمع المدنى يمثلان الأساس الذى كرس العلمانية كموقف فلسفى وسياسى وإجتماعى. غير أن هذا التكريس الذى تم مبكراً مع بدايات النهضة العربية الحديثة وعلى أيدى أعلام المفكرين والساسة العرب، الذين بإقتباسهم هذا المفهوم وغيره من النظريات والمذاهب، وأهمها ضرورة وضع دستور يحدد حقوق وواجبات المواطن، وينظم العلاقة بين سلطات الدولة الثالث التشريعية والتنفيذية والقضائية ويفصل بينها، ويرسخ مبدأ سيادة القانون، ويحترم حقوق الإنسان فى ضوء المواثيق العالمية، كل هذا الإنجاز الحضارى، يتعرض فى العقود الأخيرة لهجمات شتى من قبل جماعات سياسية ودينية رافضة لهذا التراث الحديث، زاعمة أنه فى – بعض جوانبه على الأقل– يتعارض مع الخصوصية الثقافية الإسلامية. ويرصد نبيل عبد الفتاح عديداً من الظواهر التى تكشف عن هذا الصراع، ومن أهمها ظاهرة إحياء البنية التقليدية فى الحياة الإجتماعية من خلال إنبعاث الأصوليات الدينية وممارساتها المتعددة، بما تحمله فى طياتها من إنغلاق فكرى وتزمت إجتماعى، وصلت إلى حد ممارسة الإرهاب الصريح ضد الدول القائمة بل وضد جماهير الناس العاديين.

وهكذا يتبين أن العلمانية أساس جوهرى من أسس الدولة المعاصرة، لأنه يكفل التحقيق الكامل لمبدأ المواطنة، بما يتضمنه من مساواة كاملة لكافة أفراد المجمع بغض النظر عن الأصول العرقية أو الإنتماءات الدينية، وكل ذلك فى ضوء الإحترام الكامل للتعددية الدينية فى كل مجتمع، والضمانات القانونية والعملية لحماية حرية ممارسة الشعائر الدينية للجميع.

وأيا ما كان الأمر، فإنه يمكننا فى نهاية هذه السلسلة الممتدة من المقالات عن المواطنة، أن نؤكد على سقوط التراث الفاسد الذى شهد القرن العشرين تجلياته المتعددة، والذى يتمثل فى سيادة النظم الشمولية والسلطوية فى عديد من بلاد العالم. وهذه النظم– بما مارسته من قهر على شعوبها– قضت على مبدأ المواطنة للأسف الشديد، وحولت المواطنين إلى رعايا.

غير أنه ونحن فى مفتتح القرن الواحد والعشرون، نشهد ثورة فكرية وسياسية كبرى تركز على الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. وهكذا يسترد مبدأ المواطنة مكانته الرفيعة، ويناضل البشر فى كل مكان، حتى يستعيدوا أوضاعهم كمواطنين أحرار لهم الحق الكامل فى الممارسة السياسية وفى التمتع بثمار التعددية بكل صورها وألوانها فى سياق ديموقراطى حقيقى، وفى ضوء نزعة إنسانية تحاول ترسيخ قواعدها فى عصر العولمة.



خاتمة

بعد هذه الجولة الطويلة مع المواطنة فى زمن العولمة بكل تجلياتها الدستورية والقانونية والسياسية والثقافية يحق لنا أن نتساءل لماذا أصبح «المواطن» و«المواطنة» من الموضوعات التى كثرت معالجاتها المتنوعة فى العقود الأخيرة؟

يجيب على هذا السؤال المحورى دومينيك شنابير فى كتاب «ما هى المواطنة؟» الصادر عن دار نشر جاليمار فى باريس عام ٢٠٠٠، إن السبب يرد إلى أن المواطنة تثير موضوع مصيرنا سواء على المستوى الفردى أو على الصعيد الجماعى. ذلك أنها تدعونا إلى اكتساب الوعى بأهمية العيش المشترك، وضرورة تبنى قيم جماعية من شأنها أن تحل بشكل سلمى المنافسات والصراعات التى عادة ما تثور بين البشر فى أى مجتمع. والديموقراطية المعاصرة تنظم بشكل مستمر المناقشات والجدل الذى يدور حول إدارة شئون المجتمع، وتعتبر أن نقد هذا الآداء ومعارضة النظام القائم مسألة مشروعة. ولابد لنا جميعاً أن نشارك فى هذا النقد، والذى يعد فى الواقع أحد أسس مواطنيتنا.

وتذهب بعض الآراء إلى نقد المواطنة باسم مستقبل التعددية الثقافية، والانفتاح على الآخرين. ومن ثم تعتبر المواطنة- وفق هذا النظر- فكرة بالية. وإذا كان ذلك لا يعنى بالضرورة إنكار فكرة «المواطنة» الرسمية التى تنص عليها الدساتير والقوانين فى بلد مثل فرنسا على سبيل المثال، إلا أن هناك من يعتبرونها غير كافية وغير عملية على السواء.

ويمكن القول أن النقاش الدائر على الطرق التى يمكن عن طريق اتباعها تفعيل المواطنة لتصبح أكثر قدرة على التكيف مع المجتمع الحديث أو المجتمع ما بعد الحديث يعد فى ذاته ممارسة لحقوق المواطنة.

ولعل الذى يثير عديداً من المناقشات حول المواطنة فى العقود الماضية هى التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية التى لحقت ببنية المجتمع الأوربى وغيره من المجتمعات. ولاشك أن تجربة الاتحاد الأوربى الذى أصبح يضم بين جنباته الدول الأوربية الأعضاء فى إطار من الوحدة السياسية والاقتصادية، يثير أسئلة متعددة. فهل هناك على سبيل المثال تعارض بين المواطنة الفرنسية مثلاً والمواطنة الأوربية؟ وهل المواطنة الأوربية محض امتداد للمواطنيات الاقليمية أم أن لها طابع متميز عنها؟

وهناك طائفة أخرى من الأسئلة تدور حول هل المواطنة بمفهومها التقليدى تصلح فى التعامل بكفاءة مع المجتمعات المفتوحة، التى ساعد على إتساع فضاءاتها الهجرة بكل صورها، والإقامة الدائمة للأجانب ، والثورة الاتصالية بكل نتائجها الاجتماعية والثقافية؟

إن هذه التساؤلات تثير فى الواقع حقيقة بارزة فى تطور المجتمعات المعاصرة، وهى كونها تزخر بثقافات فرعية شتى يحملها ويدافع عنها أشخاص وفدوا إلى البلد المحدد من بلاد متعددة، لها منابع حضارية متنوعة. ومن هنا تثار مسألة الحقوق الثقافية لمختلف الجماعات التى تعيش تحت سقف بلد واحد، على أساس أن هذه الحقوق المشروعة لايكفى أن يتمتع بها الفرد فى انعزال أو فى محيطه الخاص، ولكن ينبغى أن يعترف بها لتمارس فى المجال العام بكل حرية وفى إطار الدستور والقانون بطبيعة الحال . والسؤال هنا كيف يمكن تحقيق هذا الهدف بدون الإخلال بمبدأى الحرية والمساواة وهما من المبادئ الملزمة؟

وهناك أخيراً طائفة ثالثة من التساؤلات تدور حول حقيقة مفادها أن المجتمعات الحديثة تنزع بقوة إلى أن تنتظم حول مشروع اقتصادى الطابع أساساً، ومن شأن هذا أن تنخفض فيه معدلات الجوانب السياسية. ولذلك من الطبيعى أن نجد مشكلة البطالة تحتل قائمة الاهتمامات العامة أكثر من الحريات السياسية أو حقوق الإنسان، مما يجعل منها المشكلة الأساسية التى تدور حولها الحملات الانتخابية. ومن هنا أهمية إعادة التفكير فى موضوع المواطنة وتفعيلها بصورة تجعل الأفراد يهتمون بضروب السلوك الجماعى بدلاً من التركيز المسرف على حل المشكلات الفردية من منظور اقتصادى بحت.

غير أن التفكير حول ضرورة تطوير صور ومضمون المواطنة، يجابه بحقيقة أننا لانمتلك مفهوماً أفضل منها لتنظيم العيش المشترك للناس. وهؤلاء الناس – كما نعرف – يتسمون بالاختلاف فيما بينهم، بالإضافة إلى أنهم يشغلون فى المجتمع مواقع غير متساوية. ولكن على الرغم من كل ذلك ففكرة المواطنة تعنى الاحترام الواجب لكرامة كل إنسان، وهى قيمة تأسيسية لأى مجتمع ديمقراطى. وعلى ذلك يعامل الناس جميعاً قانونياً وسياسياً على أنهم متساوون أمام القانون بغض النظر عن الفروق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بينهم.

غير أن ذلك إن كان يبدو صحيحاً من الناحية النظرية، فإنه يبقى أن نرصد جوانب النقص والعيوب فى مجال التطبيق. ومن هنا ينبغى على المواطن – حتى يحافظ على حقوقه – أن يتحلى بنظرة نقدية تسمح له بتصويب النظر حول سلبيات التطبيق، واقتراح الحلول البديلة لتحسين الموقف السياسى والاجتماعى والاقتصادى.

ومن المنطقى أن تدور داخل فضاء المجتمع المدنى خلافات سياسية وثقافية شتى بين تيارات ليست موحدة من زاوية الحساسية السياسية والثقافية، غير أن الحل لايكون بأن تفرض

الدولة بالقوة حلاً من الحلول السياسية أو الثقافية، بقدر ما هو فى الحوار الديمقراطى للوصول إلى حد أدنى من الاتفاق.

وعبرة التاريخ تشير على كل حال إلى أن المواطنة ليست امتيازاً يعطى للناس من قبل سلطة عليا أيا كانت، بقدر ما هى محصلة نضال سياسى واجتماعى طويل خاضته شعوب متعددة لتحصل على حقوقها السياسية والاقتصادية، ليس ذلك فقط، ولكن لتقنن هذه الحقوق فى الدساتير والقوانين. ومن هنا يمكن القول أن المواطنة ينبغى أن تكون الشغل الشاغل للناس، فى سبيل تجديد صورها ومضمونها على السواء، حتى تتكيف مع متغيرات العصر وتطورات الثقافة والمجتمع.

السيرة العلمية

للأستاذ/ السيد يسين

١- مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

٢- أستاذ علم الإجتماع السياسي بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٣- شغل منصب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (من ١٩٧٥ حتي ١٩٩٤).

٤- مؤسس ورئيس تحرير التقرير الاستراتيچي العربي (من عام ١٩٧٨ حتي عام ١٩٩٤).

٥- أسس المؤتمر الاستراتيجي العربي الذي يعقد دورياً بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، وهو أول تجمع عربي للأمن القومي.

٦- أمين عام منتدي الفكر العربي، عمان، الأردن (١٩٩٠-١٩٩٢).

٧- عضو المجلس الأعلي للثقافة، جمهورية مصر العربية.

٨- أشرف علي العديد من المشروعات البحثية وناقش الكثير من الرسائل العلمية.

٩- يكتب بشكل منتظم بجريدة الأهرام والعديد من الدوريات المصرية والعربية.

١٠- حصل علي جائزة الدولة التقديرية في العلوم الإجتماعية من جمهورية مصر العربية عام ١٩٩٦.

أهم المؤلفات

أولا: باللغة العربية:

١- الشخصية العربية بين مفهوم الذات وتصور الآخر، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية ١٩٧٣. (عدة طبعات).

٢- التحليل الاجتماعي للأدب، القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٧٣. (عدة طبعات).

٣- السياسة الجنائية المعاصرة، دراسة نقدية للدفاع الإجتماع، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٣.

٤- الصهيونية والعنصرية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧.

٥- تحليل مضمون الفكر القومي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٨.

٦- مصر بين الأزمة والنهضة، يوميات باحث مصري، القاهرة: كتاب الإقتصادى، ١٩٩٠.

٧- الخطاب القومي المحاصر، أزمة الثقافة السياسية العربية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية، ١٩٩١.

٨- الكونية والأصولية وما بعد الحداثة، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٣.

٩- الوعي التاريخي والثورة الكونية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٥.

١٠- العولمة والطريق الثالث، القاهرة: ميريت، ١٩٩٨.

١١- الزمن العربي والمستقبل العالمي، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩.

١٢- العالمية والعولمة، القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٠.

١٣- تشريح العقل الإسرائيلي، القاهرة، ميريت، ٢٠٠٠.

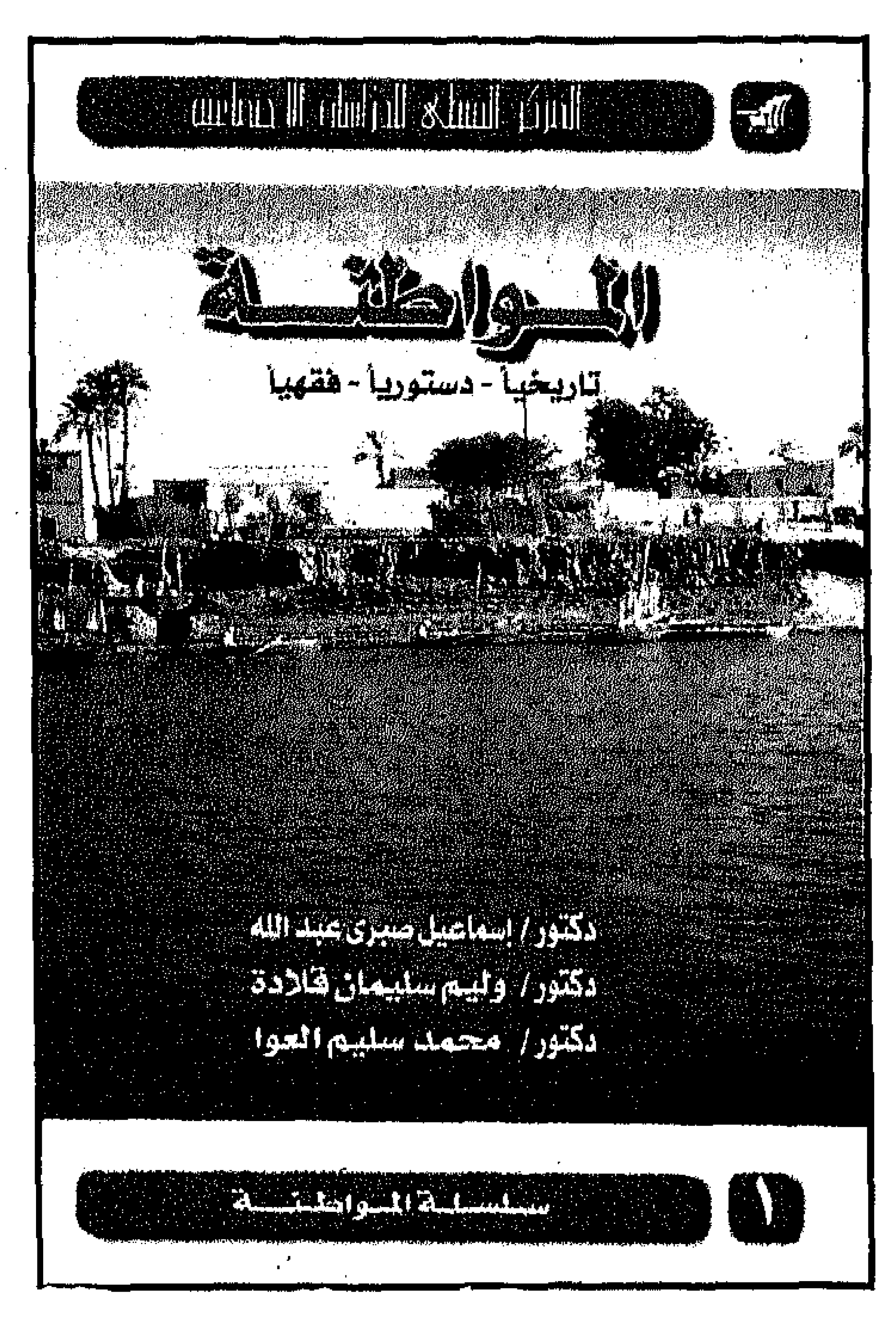
١٤- الأسطورة الصهيونية والإنتفاضة الفلسطينية، القاهرة، ميريت، ٢٠٠١.

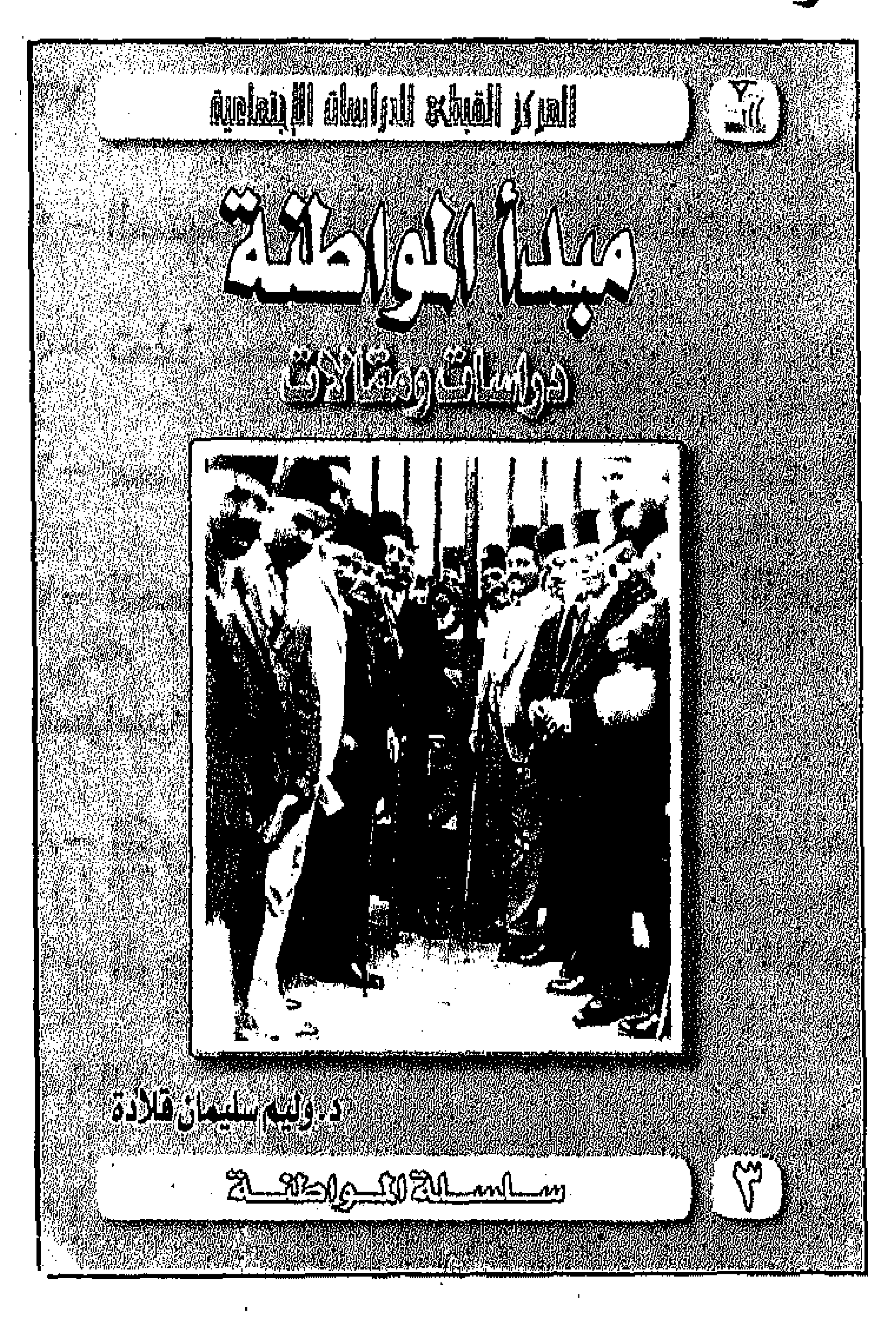
ثانياً: باللغة الإنجليزية:

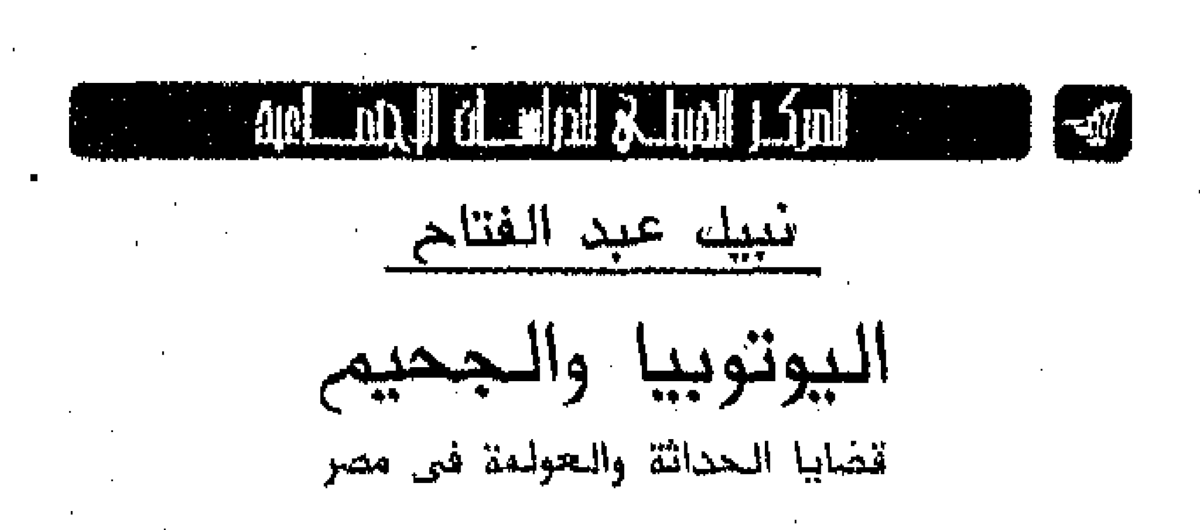
١- الدول الغنية والدول الفقيرة في الوطن العربي، محرر بالاشتراك، وستفيو، ١٩٨٠.

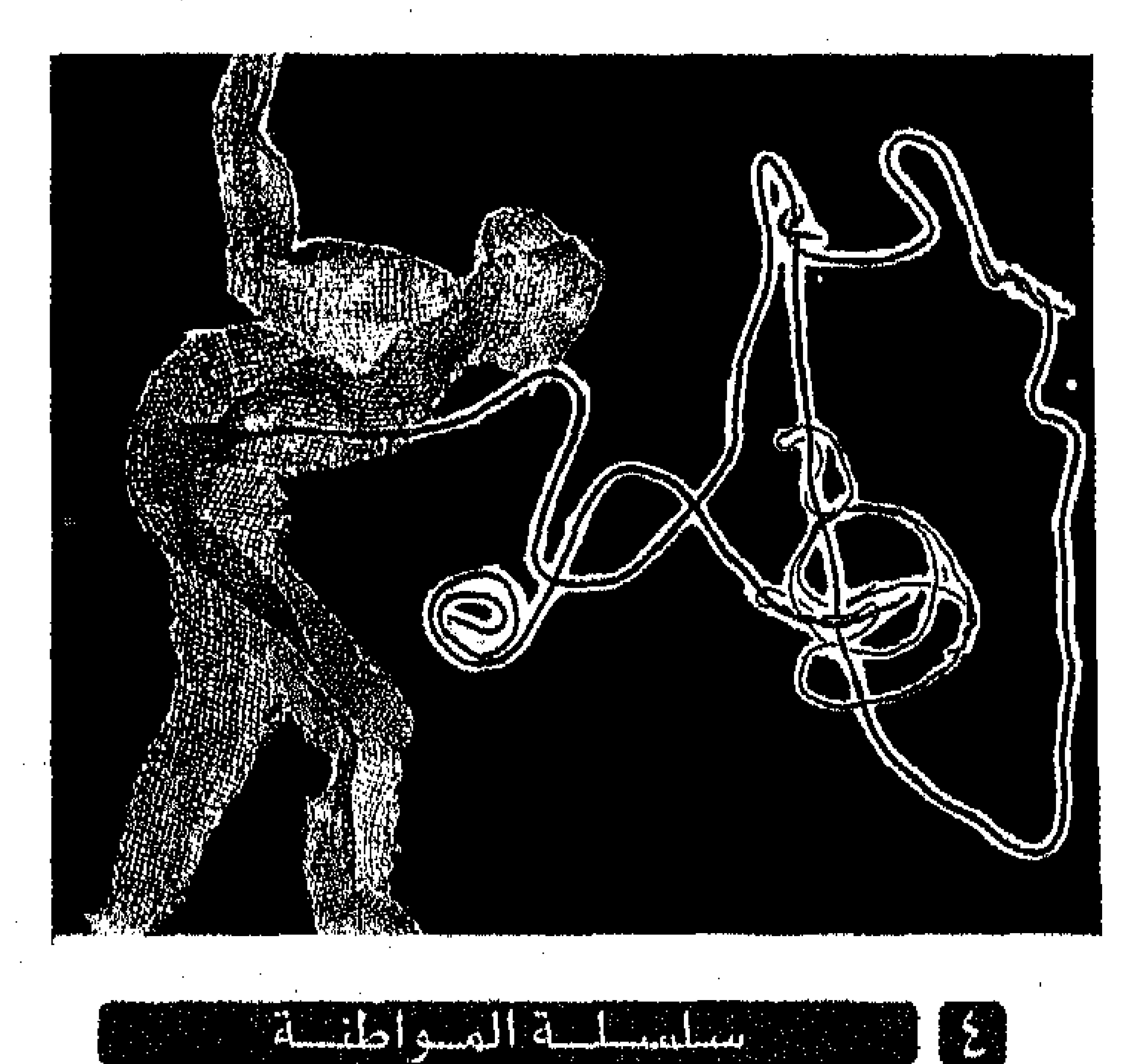
٢- البيروقراطية المصرية، جامعة سيراكيوز، ١٩٨٨.

إصدارات المركز القبطى للدراسات الإجتماعية
سلسلة المواطنة

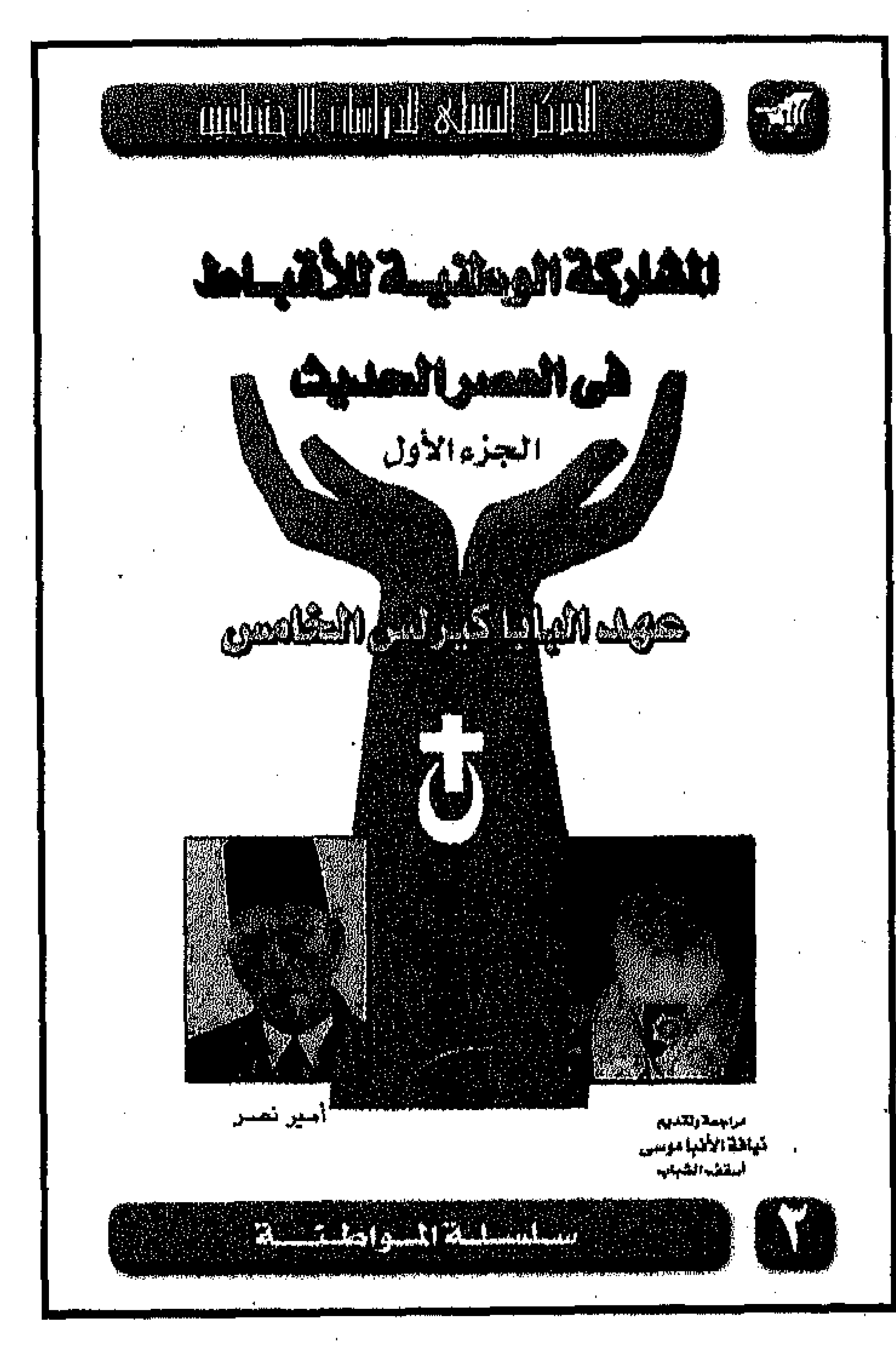








سلسلة المواطنة ٤



المركز القبطى للدراسات الإجتماعية

الهدف العام للمركز :

«رفع الوعى العام لأعضـاء الأسقفية/ الكنيسـة وذلك بتحليل الواقع المصرى المعاصر فى شتى ظواهره وجوانبه وبحث العـراقيل التى تعترض نموه وإكتشاف الحلول الممكنة ومعرفـة الوسـائل العلمية التى تحققـها وذلك من خلال الدراسات العلمية والمنهجية واللقاءات الفكرية المتنوعة التى يشارك فيها كبار الكتاب والمفكرين والمتخصصين والمطبوعات»

محاور إهتمام المركز :

١ – دراسة أوضاع الواقع المصرى المعاصر ثقافياً وإجـتماعياً وإقتصادياً وعلمياً لأجل تنمية حضارية شاملة.

٢ – حصر وتحديد عوامل التخلف فى الواقع والعمل على تجاوزها.

٣ – خلق المناخ الفكرى والثقـافى الذى من شأنه رفع الوعى العام والإهتـمام بما يدور من حولنا بهدف الإسهام فى عملية التطور الحضارى المصرى والقبطى وتعميق الإحساس بالمسئولية الحضارية.

٤ – إبراز المقومات الحضارية للأقباط ومسـاهمتهم الفاعلة فى بناء المجتمع عبر التاريخ.

٥ – محاولة إستشراف المستقبل وذلك بالإهتمام بالدراسات المستقبلية.

الهيكل العام للمركز :

يتكون المركز من :

١ – وحدات متخصـصـة (وحدة المواطنة– وحدة القضايا المجتمـعية المعاصرة– وحدة الدراسات المسكونية).

٢ – وحدات مـعاونة (وحدة المتابعـة والتوثيق– وحدة النشر– وحـدة الإتصال الثقافي– المكتبة).

العـنوان : ص.ب. ٤٠١٩ مـدينـة نصـر ت : ٤٠١١٦٥٥ – ٤٠٥٠٣٤٣

ت : ٢٦٠٣٤٩٥ – ٢٦٢٣٣٧٥ – ٢٦٢٩٣١٢ – ٢٦٣٧٩١٥ فـاكس : ٢٦٠٥٩٩٩

المحتويات

بطريركية الأقباط الأرثوذكس

أسقفية الخدمات العامة والاجتماعية

الكاتب والكتاب

القارئ للمشروع الفكرى للأستاذ السيد يسين يمكنه أن يرصد الآتى:

التأسيس النظرى للمصطلحات والمفاهيم والأفكار.

دراسة النتاج الفكرى العربى والغربى: نصاً وعقلاً وبنية.

إخضاع القضايا والظواهر لمنهج التحليل الثقافى.

قراءة المتغيرات الكونية وآثارها على واقعنا.

طرح تصورات تجديدية تشمل المفاهيم والخطابات من أجل واقع جديد غير مأزوم.

فى هذا السياق تأتى مساهمة "المواطنة فى زمن العولمة" حيث:

التأصيل النظرى للمواطنة.

تفكيك إشكالية علاقة المواطنة بالعولمة.

طرح مفهوم للمواطنة فى ظل المتغيرات الكونية يتجاوز المفهوم القانونى القديم لل

القراءة النقدية لرؤى الإتجاهات الفكرية المختلفة حول المواطنة.

تحليل واقع المواطنة وأسباب غيابها وكيفية استعادتها فى مصر والمنطقة العربية.